



PROVISIONAL
A/37/PV.45
1 November 1982
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الثلاثاء ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد هولاي (هنغاريا)

- وثائق تفويض الممثلين في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة : [٣] (تابع)
- (ب) التقرير الأول للجنة ووثائق التفويض ؛ تعديل
- الحالة في كمبوتشيا : [٢٠] (تابع)
- (أ) تقرير الأمين العام
- (ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعاً من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

من المحضر .
82-63265/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة :

(ب) التقرير الأول للجنة وثائق التفويض (A/37/543) ؛ تعديل (A/37/L.9)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل فنلندا في نقطة نظامية .

السيد باستنين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أثرت هذه النقطة

النظامية ، باسم دول الشمال - الدانمرك ، وايسلندا ، والنرويج ، والسويد وبلدي فنلندا - فيما يتعلق بالتعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.9 ، الذي قدمه يوم أمس ممثل ايران . ويقترح هذا التعديل ، رفض وثائق تفويض ممثل اسرائيل .

وباسم دول الشمال ، فاني أقترح رسمياً ألا يتخذ أي إجراء بالنسبة للتعديل ، وأطلب

اليك أن تتفضل ، ياسيادة الرئيس ، بطرح هذا الاقتراح للتصويت على الفور .

هذا الاقتراح يتم في اطار المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة . وأود أن أؤكد

أنه يتعلق فقط بالتعديل الايراني ، ولا يتعلق بالجوانب الأخرى لتقرير لجنة وثائق التفويض .

وتتقدم دول الشمال الخمس بهذا الاقتراح يحفزها اخلاصها للحفاظ على هيئة الأمم المتحدة

وقدرتها على التصرف وفاء لغرضها الأساسي - ألا وهو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ونحن

نعقد أيضاً ، أن الاهتمام بمستقبل هذه المنظمة ، وبمهمتها في تحقيق السلام في الشرق الأوسط

هو من المصلحة العامة لكافة الدول الأعضاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تقدم ممثل فنلندا ، باسم دول الشمال ،

باقتراح في اطار المادة ٧٤ من النظام الداخلي ، يقضي بأن تقرر الجمعية العامة عدم البت في

التعديل المعروض على هذه الجمعية في الوثيقة A/37/L.9 .

وبموجب المادة ٧٤ ، فانه بالاضافة الى مقدم الاقتراح ، يجوز أن يتحدث ممثلان مؤيدان

وممثلان معارضان ، وي طرح بعد ذلك الاقتراح للتصويت على الفور .

السيد خراساني (ايران) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتحدث ضد الاقتراح الذي قدم الى الجمعية العامة منذ قليل من قبل ممثل فنلندا ، وأنا أتحدث معارضا لهذا الاقتراح ببساطة لأن كل من يصوت لصالح هذا الاقتراح أو ضده ، انما في واقع الأمر سوف يكون معبرا عن موقفه فيما يتعلق بالتعديل . ونحن نظن بالتالي أن التعديل هو الأمر الهام ، وليس الاقتراح الاجرائي المتعلق بالتعديل .

كذلك فاننا نعتقد أن الأسباب والتبريرات التي قدمها ممثل فنلندا تعريزا لاقتراحه انما هي في واقع الأمر دواع للتصويت لصالح التعديل .

انك تعرف جيدا ، سيدى الرئيس ، وأعتقد أيضا أن كل السادة الأعضاء يعرفون جيدا ، انه لا يمكن تحقيق السلم والأمن في الشرق الأوسط الا اذا ساد العدل . ولدينا جميعا قدر كبير من المعلومات حول المذابح التي عاني منها الشعب اللبناني على يد النظام الصهيوني . والنظر الى تلك المعلومات ، فاننا نأمل أن يصوت كافة الممثلين لصالح التعديل وذلك للحفاظ على العدل والأمن في تلك المنطقة .

ولست أرى أى تبرير منطقي لتجاهل هذا التعديل ، الذى يخدم نفس الغرض الذى يتوخاه هذا الاقتراح الاجرائي . ولذلك فانه لا حاجة هناك لهذا الاقتراح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا أرى أحدا يرغب في الحديث لتأييد التعديل الذى قدمه ممثل فنلندا ، باسم دول الشمال ، أو الاعتراض عليه ، وبالتالي سوف أعرض الاقتراح للتصويت .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : انتيغوا وبربودا ، الارجننتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، قبرص ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ،

جمهورية ألمانيا الاتحادية، اليونان، غواتيمالا، هايتي، هندوراس،
 آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، ساحل العاج، جامايكا، اليابان،
 ليسوتو، ليبيريا، لكسمبرغ، المكسيك، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النرويج،
 بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، رومانيا،
 ساموا، سنغافورة، إسبانيا، سرى لانكا، سورينام، سوازيلند، السويد،
 تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وأيرلندا الشمالية، جمهورية الكاميرون المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية،
 فولتا العليا، أوروغواي، يوغوسلافيا، زائير، زامبيا، زنجبار.

المعارضون : أفغانستان، البانيا، الجزائر، كوبا، غرينادا، إيران، الجماهيرية العربية
 الليبية، نيكاراغوا، فييت نام.

المتنعون : بنغلاديش، بربادوس، بوتان، بلغاريا، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
 السوفياتية، الكونغو، تشيكوسلوفاكيا، إثيوبيا، غامبيا، الجمهورية الديمقراطية
 الألمانية، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، الهند، جمهورية
 لاو الديمقراطية الشعبية، مدغشقر، منغوليا، النيجر، باكستان، بولندا،
 رواندا، سانت لوسيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، تركيا،
 أوغندا، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تنزانيا المتحدة.

اعتمد الاقتراح (A/37/L.11) بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ٩ أصوات وامتناع ٣٢ عضوا *

* ثم أبلغت وفود بوليفيا، وسانت لوسيا، وجزر سليمان، وفنزويلا الأمانة العامة أنها
 كانت تنوى التصويت لصالح الاقتراح؛ كما أبلغ وفد مالي، ونيكاراغوا أنهم كانوا ينويان الامتناع
 عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سببت الان في مشروع القرار الذي أوصت
 باعتماد لجنة وثائق التفويض في الفقرة ٢٥ من تقريرها الأول (A/37/543) .
 وان أخذ في الاعتبار الواجب وجهات النظر التي أعربت عنها الوفود ، هل لي أن أعتبر
 أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢٥ من التقرير ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٥/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الان الممثلين الذين طلبوا تعليـل
 تصويتهم فيما يتعلق بجميع جوانب التقرير الأول للجنة وثائق التفويض .
 وأود أن أذكر الممثلين ان تعليـل التصويت يجب أن يتم من مقاعد هم وألا يتجاوز عشر دقائق .
السيد اولريتشن (الدا نرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلن بايجاز
 تسريـت وفد الدا نرك على التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 . وفي ظل الظروف الحالية كانت
 تفضل حكومتي حلا محايدا للمشكلة : لأننا لمبادئ قانونية وأسباب اجرائية صوتنا ضد التعديـل
 الذي كان يرمي الى ترك مقعد كمبوتشيا " خاليا " .

السير جون ثومسن (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان تصويت
 وفدي ضد التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 لا يعني أي تغيير في موقف الحكومة البريطانية من
 هذه المسألة . ولم نقصد أبدا ، عندما صوتنا الليلة الماضية ، ان نسهم في اعادة وضع نظام بـول
 بوت في الحكم ، الذي سحبت المملكة المتحدة اعترافها الرسمي به في عام ١٩٧٩ ؛ ولا نرى أي سبب
 لتتوقع حدوث ذلك . وعلى العكس من ذلك نرحب بتشكيل الائتلاف بين قوات المقاومة مؤخرا باعتباره
 خطوة هامة صوب الحل السياسي الشامل على الأساس الذي وضعه المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا
 في العام الماضي .
 وأود أيضا أن أؤكد أن عدم اعتراض وفدي على وثائق تفويض وفد افغانستان لا يعني أن حكومتي
 تعتبر نظام بابراك كارمال حكومة .

الآنسة د فير (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفد بلجيكا أن يعلـل
 تصويته على التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 .

لقد واصلت بلجيكا سياستها الدائمة في الموافقة من ناحية المبدأ على التقارير التي تقدمها لجنة وثائق التفويض .

وبرغم كراهيتنا لنظام الخمير الحمر صوتنا في السنين الماضية لصالح اعتماد وثائق تفويض كموتشيا الديمقراطية . وترفض بلجيكا رفضا قاطعا انتهاك فييت نام لمبدأ عدم التدخل في شؤون دولة أخرى .

ولكن بلجيكا أوضحت ، في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، انه سيكون من الصعب عليها أن تعيد ذلك التصويت في عام ١٩٨٢ اذا لم يتم في هذه الأثناء تشكيل حكومة ائتلافية تحل محل الحكومة القائمة آنذاك ، والتي تتألف بصورة خالصة من أعضاء جماعة خمير الحمر لقد تم تشكيل حكومة ائتلافية يتولى الأمير سيها نوك رئاستها ويتولى السيد سون سان منصب نائب الرئيس .

ويمثل هذان الشخصان ، ومناصروهما ، ثلثي أعضاء الحكومة . وهما وطنيان يمثلان بالتأكيد الشعب الكمبودي ، وتود بلجيكا أن تعرب عن ثقتها بهما . وهذا يفسر التصويت السلبي لوفدنا على التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 .

أما بالنسبة لافغانستان فأرجو أن أوضح أن امتناع وفدنا عن التحفظ على وثائق تفويض الوفد الأفغاني يجب ألا يفسر على الإطلاق على أنه اعتراف بالنظام الحالي في افغانستان الذي فرض على الشعب الأفغاني من الخارج .

السيد فان هوتم (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد هولندا أن يعلل تصويته على التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 . ويؤيد وفدنا الحل السياسي الشامل لسألة كموتشيا الذي وضعه المؤتمر الدولي المعني بكموتشيا . ونعتبر ائتلاف قوى المقاومة برئاسة الأمير نوروم سيها نوك أمير كموتشيا الديمقراطية ، خطوة في سبيل مثل هذا الحل الشامل ، القائم على الانسحاب الكامل للقوات الغييتنامية من كموتشيا وعلى ممارسة الشعب الكموتشي لحقه في تقرير المصير . ولكن يجب أن يكون واضحا أن تصويتنا ضد التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 لم يكن الهدف منه على الإطلاق الاسهام في اعادة وضع نظام بول بوت في الحكم .

السيد فان ول (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود

وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية أن يتحدث عن موضوع وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية .
وان نكراد انتنا لنظام بول بوت نشعر بأنه كان من السليم أن ندعم القرار الذي اتخذته
الجمعية العامة في دورتها في العام الماضي ، خاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار تشكيل الائتلاف
الذي يرأسه الأمير سيها نوك .

وفيما يتعلق بوثائق تفويض وفد افغانستان نود أن نؤكد موقفنا الذي أعربنا عنه في مناسبات
سابقة ، بأن للجنة وثائق التفويض مهمة قانونية هامة ، ولوانها محدودة ، تقوم في اطارها بدراسة ما
اذا كانت وثائق تفويض وفد ما تتفق مع المتطلبات المذكورة في المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية
العامة . ومع ذلك فاننا لا نريد أن يساء فهم موقفنا فيما يتعلق بنظام بابرار كارمال . ويجب ألا
يفسر تصويتنا لصالح تقرير لجنة وثائق التفويض بأنه يعني ضمنا اننا نعتزف بشرعية نظام وضعه التدخل
الأجنبي في السلطة ولا يزال مسكاً بها بفعل هذا التدخل الأجنبي .

السيد بلوم (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الان وقد أحبط هجوم

قوات الفوضى واللامنطق على هذه المنظمة ، من الملائم أن نبحث التطورات التي أحاطت مناقشة البند
المعروض علينا من جدول الأعمال من جميع نواحيها .

ان التقرير الأول للجنة وثائق التفويض ، الوارد في الوثيقة A/37/543 بتاريخ ١٤ تشرين

الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، يجعل من الواضح تماما أن وثائق تفويض وفد اسرائيل ، وقد فحصتها اللجنة
بدقة وفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، مستوفية للشكل الصحيح .

ومن هنا فقد قبلت اللجنة وثائق التفويض وأوصت الجمعية العامة بقبولها الى جانب وثائق تفويض حوالي ٩٠ . وهذا آخر . وبالرغم من ذلك فان بعض المتحدثين باسم الفوضى وانعدام القانون وعلى الأخص ممثلي ايران وليبيا ، وبمساعدة اولئك الذين يعطون باستمرار على معاداة اسرائيل من أجل تحقيق أهدافهم الشريرة ، رأوا أن من المناسب أن يقوموا بهجوم لا أساس له على الاطلاق على وثائق تفويض اسرائيل في بياناتهم في هذه القاعة وفي الرسالة الشرسة التي وزعت في الوثيقة (A/37/563) .

ان البيانين اللذين استمعنا اليهما من ممثلي هذين النظامين المستنيرين في ايران وليبيا ، كانا خارج نطاق الموضوع تماما ، ولا صلة لهما على الاطلاق بتقرير لجنة وثائق التفويض ، وليس أكثر من توريد لكليشيهات عفا عليها الزمن ترمي الى ضياع وقت الجمعية العامة والمناقشة الحالية أيضا من أجل ادخال مسائل غريبة تماما لا علاقة لها ببند جدول الأعمال المعروض علينا .
وسنمنا لا أريد أن يتم استدراحي الى هذا الاستغلال السيئ للاجراءات المتعلقة بوثائق التفويض ، لا بد لي أن أشير الى الطابع المتعجرف التافه للبيانات المختلفة المضادة لاسرائيل التي أدلى بها خلال هذه المناقشة .

ان بلادى كانت هدفا لعدوان مستمر من جانب مجموعة من الدول منذ انشائها في عام ١٩٤٨ . هذه المجموعة من الدول انتهكت خلال ال ٣٤ عاما الماضية على نحو صاخ مستمر ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي في مواجهة اسرائيل ، وخاصة الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق التي تحظر استعمال القوة وحتى التهديد باستخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأية دولة ، والفقرة ٣ من المادة ٢ التي تحت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية .

ان البلدان التي كانت وراء هذا الاقتراح الذي أدى الى البيانات المعادية لاسرائيل التي أدلى بها خلال مناقشة البند المعروض علينا قد بذلت كل ما في وسعها ، خلال العقود الثلاثة الماضية وأكثر ، ليس فقط لضايقة بلادى على كل نحو ممكن ، بل في ذلك اللجوء الى الاستخدام غير الشرعي للقوة على نحو متكرر بل والعمل على ابادتها ومسحها من على وجه الأرض . بل لقد أنشأت منظمة ارهابية من أجل تعزيز جهودها التي لا تكل الرامية الى تدمير اسرائيل . ولأنها فشلت في

مخططاتها الاجرامية ضد بلادى فانها تعمل ضدها في الأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة وتسيء استخدام المنظمة عن طريق لئي الحقائق ونسب جرائمها الى اسرائيل من خلال عطية يسميها علماء النفس "بالاسقاط". ولا يمكن أن يكون هناك تفسير أفضل لحقيقة أن المعتدين المعروفين مثل ليبيا والعراق وسوريا وفيت نام استطاعت من خلال العجرفة أن تصور نفسها هنا على أنها دول محبة للسلم وأن تتهم اسرائيل في هذا الشأن لا لشيء الا لأن ضحية العدو وان المستهدفة استطاعت أن تقاوم وأن تقاوم بنجاح المخططات الاجرامية للمعتدين . والأصعب تفسيراً هو الاستغلال الغريب لمعاداة العرب لاسرائيل من جانب مجموعة خارج نطاق الشرق الأوسط التي كانت تصطاد لأكثر من عقدين في المياه العكرة في منطقتنا . وأود أن أؤكد للنظم المعتدية ، وعصابتها في الشرق الأوسط وما وراءه في نصف الكرة الشرقية ونصف الكرة الغربية ، ان اسرائيل لا تنوى أن تراعي خاطرهم في المستقبل أيضاً ، وانها سوف تقاوم وتصد أية محاولة موجهة ضد سيادة اسرائيل ووحدة أراضيها واستقلالها وكرامتها .

وبالمناسبة ، من الصعب أن نهرب من توجيه سؤال في هذا الصدد . لو أن المعايير التي قدمها أعلام القانون كمثلي ليبيا وايران ذات صلة فعلاً باعتماد وثائق التفويض هنا ، فكيف يمكن ان نجد انهم ومثلي العراق وسوريا وغيرهم رأوا من المناسب أن يقدموا وثائق تفويضهم في المقام الأول ؟ ولو أن هذه المعايير كانت سليمة فعلاً فما هو عدد المقاعد التي كانت يجب أن تبقى خالية في هذه القاعة ؟ ألم يكن في الامكان أن تصبح هذه القاعة خالية الى حد كبير ؟ فليبحث هؤلاء بأنفسهم أولاً قبل أن يعزوا جرائمهم الى بلدان لم ترتكب هذه الجرائم وخاصة تلك البلدان المستهدفة لتكون ضحية لهم .

ان المناقشات حول تقرير لجنة وثائق التفويض ليست مناسبة لدخول أي بلد في مهاترات من النوع الذي ورد في البيانات المعادية لاسرائيل التي أقيمت هنا سابقاً . ان عدم ملائمة هذه البيانات عقدياً من طبيعة الحال الطابع الشرير تماط الذي لا يبرر له بالنسبة لوثائق تفويض سليمة تماط قبلتها لجنة وثائق التفويض . وكل ذلك يتناقض تماط مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة وقواعد النظام الداخلي للجمعية العامة . ان النهج الذي انعكس في البيانات المعادية لاسرائيل التي أقيمت هنا لا ينسجم

أيضا والمبادئ التي كما يقال تسترشد بها الأمم المتحدة ، كما لا ينسجم وواجب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أن تجعل هذه الهيئة ، كما تفرضه علينا الفقرة ٤ من المادة ١ من الميثاق " مرجعا لتنسيق أعمال الأمم " .

ان النهج البغيض الذي ينعكس في هذه البيانات لا يرتد على الاساءة الى منظومة الأمم المتحدة ككل فحسب وانما يمكن أيضا أن يؤثر على نحو عكسي على قدرة الأمم المتحدة على تأدية وظائفها الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ان البلدان التي دبرت هذه الخطوة التي أدت بالنهاية الى محاولة غير قانونية للعبث بوثائق تفويض بلادى يمكنها أيضا أن تفكر بما أصاب هيئتها في داخل وخارج هذه المنظمة نتيجة لمراتبتها التي قامت بها في الأسابيع الأخيرة . الجواب واضح تماما لأي مراقب لمسرح الأمم المتحدة . السيد الرئيس ، قبل أن أختتم كلمتي أود أن أسجل دهشتي وأسفي للسلح للمتكلمين ، وخاصة في مناقشة تتعلق بتقرير لجنة وثائق التفويض ان يشيروا الى دولة عضو في الأمم المتحدة باسم غير اسمها الرسمي وان هذا النحو من الشتام قد جرى تحمله . ان هذا الاسلوب لا ينعكس ولا يمكن أن ينعكس على أهداف المنظمة ، ولكن ينعكس على الذين قاموا بهذه الشتام وينعكس على المؤسسة التي تسكت على مثل هذا السلوك .

السيد رجائي خراساني (ايران) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيد الرئيس ،

عندما طرحت سؤالك "هل هناك أي اعتراض ؟" جاءت المطرقة بأسرع مما كنت أتوقع . وأذكر انني كنت أرفع يدي لكي أثير نقطة بسيطة تتعلق بتعديل لتعديلي . وأعتقد أن لدى الحق المطلق في القيام بذلك . وأشعر أن حقوقي هنا قد انتهكت . وتحذوني الثقة التامة بأن سرعتكم في استخدام المطرقة كانت بمحض الصدفة المطلقة . ولكن في ظل الظروف الحالية كيف يمكن حرمان وفدي من حقه بعدم الاطاحة بتعديله الأول بشكل سافر عن طريق مؤامرة اجرائية ؟

هذه هي النقطة الاولى التي أردت أن أسترعي انتباهكم اليها ، السيد الرئيس ، وأعتقد بأنه منذ اللحظة التي سألتكم السؤال " أى اعتراضات ؟ " يعتبر كل ما جرى وما قيل في هذه الجمعية منافيا للنظام الداخلي وبالتالي فهو باطل .

أما النقطة الثانية التي أود اثارها فهي تتعلق بالبيان الغريب والماكر الذى أدلى به توا المعتدى المعروف جيدا . اني أعتقد بأن البيان كان قمة في التفاهة لأن من ألقى بهذا البيان أراد أن يخدع الجمعية بأسرها ، لاخفاء المذابح التي قامت بها بلده في مناسبات عديدة ضد الشعب المقهور في الشرق الأوسط .

اني لعلى ثقة تامة بأن جميع الوفود تعرف جيدا لماذا تم اعتماد القرار وكيف نجحت المؤامرة . واني أعتقد أن جميع الممثلين ، على الأقل من وجهة نظر شخصية ، على اقتناع تام بأن هذه الجمعية ليس لديها الجدارة الكافية لتستأصل العناصر البذيئة من هذه الهيئة الدولية . ويتوجب علينا أن نقاسي ونعمل أكثر وأكثر من أجل احياء المبادئ الاخلاقية ، ولست أعرف الى متى ، ولكن أعتقد أننا على استعداد للعمل لفترة طويلة .

لقد كانت حجة المتكلم أنه كان يريد أن يتناول مضمون تقرير لجنة التفويض ، وأعتقد أن هذا الموقف ليس له علاقة على الاطلاق بمضمون التقرير ، ذلك أنه بمجرد أن تقرر عدم طرح التعديل للتصويت كانت جميع العبارات البلاغية التي قيلت تهدف الى التستر على الأعمال الاجرامية التي ارتكبتها اسرائيل في الشرق الاوسط لم تكن ذات علاقة بالموضوع . واني على يقين أن الجميع هنا كأفراد يعرفون هذا جيدا . ويسعدنا تماما أنه بقدر ما يشعرون بالقلق كأفراد ، فان موقفنا يحظى بتأييد كبير منهم . وعلى الرغم من ذلك فاننا نعرف الفرق بين الموقف الدستوري والموقف الشخصي .

السيد كيسيلي (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد

أيدت تشاد اقتراح فنلندا القاضي بعدم طرح نص الوثيقة A/37/L.9 للتصويت . وهذا

يعني أنه حتى لو طرح النص للتصويت فان وفد بلادى لم يكن ليؤيده ، ولكن لا يعني هذا الموقف بأى شكل من الأشكال أن تشاد تؤيد أعمال ومسلك اسرائيل . ونعترف كلنا بالفعل أن اسرائيل بدون شك لها سجل حافل في انتهاكات ميثاقنا وقراراتنا ؛ وعلاوة على ذلك فهي تجمع بين الغطرسة وازدراء المنظمة . ولم تكتف باحتلالها للأراضي العربية والفلسطينية بل انها ذهبت الى ما هو أبعد من ذلك بكثير، اذ قامت بغزو لبنان المسالم وارتكبت مذابح أحدثت الفزع والرعب في جميع أرجاء العالم . وان بلدى ، تشاد ، قد شجب عمل الابداء الجماعية الذى قامت به واعتبرته جريمة ضد الانسانية . وان مسلك سلطات تل أبيب قد أثار اذانة عامة ليس فقط في سائر أنحاء العالم بل حتى في اسرائيل نفسها ، اذ تظاهر الملايين من الاشخاص ضد اجتياح بيروت وطالبوا باجراء تحقيق في مذبحتي شاتيلا وصبرا .

ومهما يكن من أمر ، فان اتخاذ قرار برفض وثائق تفويض اسرائيل للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، لا يدعم القضية التي يجرى الدفاع عنها ، وسوف تكون له آثار سلبية . ان التضامن الذى نود أن نظهره هنا مع فلسطين سيكون اذن عبارة عن وهم لأنه لن تكون له آثار عملية .

ان الطابع العالمي الذى تتميز به منظمنا يمنع اتخاذ مثل هذه التدابير الخطيرة ازاء دولة عضو . وتعتبر الأمم المتحدة اسرة بكل ما في الكلمة من معنى . واذا كان الأمر كذلك . فهل مما يرضينا نبذنا أحد أعضاء الأسرة عند ما يرتكب خطأ ؟ ان اتخاذ مثل هذا الموقف لا ينم عن معقولية أو مسؤولية .

السيد ثونبورغ (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ترى

السويد في ظل الظروف الحالية أنه ما من حكومة يمكن اعتبارها ممثلة شرعية لشعب كمبوتشيا . وهكذا فان السويد لا تؤيد وثائق تفويض أى مجموعة أو نظام يدعي لنفسه الحق في تمثيل كمبوتشيا في الامم المتحدة . ان امتناع وفد بلادى عن التصويت على

مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.9 واشتراكنا اللاحق في توافق الآراء بشأن اعتماد تقرير لجنة وشائق التفويض ينبغي النظر اليه في ضوء ذلك .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : أود في البداية أن أبدى أسف بلدى ، بل وأسف المجموعة العربية للطريقة التي نوقش بها موضوع الاقتراح الفنلندى . لقد كان الموقف العربي واضحا كما عبرت عنه ، بتحفظ المجموعة العربية على أوراق ممثل النازيين الفاشيين الصهاينة ، الذين يعتبر وجودهم في الجمعية العامة عارا على الأسرة الدولية . ويعتبر وجودهم انتهاكا ، وأقول خيانة للميثاق ومبادئ هذه المنظمة الدولية .

ان وثيقة التحفظ التي وزعت تتضمن . ه توقيعاً ، وتعبر عن رأى أغلبية الدول وهي تؤكد أن هذه الأسرة الدولية لا تقبل بوجود العصاة ، التي لا يصح أن نطلق عليها دولة ، عصاة شارون وبيغين وشامير .
والتصويت الذي تم بطريقة ملتوية حول التعديل الايراني ، بل وأستطيع أن أقول أنها غير سليمة ، مع احترامي لمن تقدم بها ، لا يعني وفقاً لوجهة نظرنا كدول عربية ، بأى حال من الأحوال ، تأييداً مباشراً أو غير مباشر ، كما عبرت عن ذلك وثيقة التحفظ والاسباب التي أوردتها عن موافقتنا على وجود النازيين الجدد الاسرائيليين بيننا .

لقد ذكرنا في وثيقة تحفظنا أننا نعتبر ذلك تحذيراً وانذاراً لممثل العصاة النازية ، وأننا في المستقبل اذا لم تنسحب القوات الاسرائيلية النازية الفاشية من لبنان ومن الأرض العربية المحتلة ، وتقبل تنفيذ قرارات المنظمة الدولية ، فاننا سنقوم بطرح الموضوع على الجمعية العامة ، التي أكرر ، أنه لا يشرفها وجود ممثل النظام الفاشي النازي الاسرائيلي فيها .

لقد تفوه الممثل الأحمق ، الذي يعتبر هو نفسه نازياً وفاشياً وسفاحاً ، بكلمات غير أخلاقية تجاه الدول الموقعة على الوثيقة ، ونحن نعتبر كلامه هذا شرفاً لنا ، لأننا نفخر بأننا ضد الارهاب وضد الفاشية وضد الصهيونية والنازية .
ولكنني أؤكد لكم من جديد تصميم أمتنا العربية على السير قدماً في خطاها حتى يتم تحرير الأرض العربية المحتلة ، وحتى تعود للشعب الفلسطيني حقوقه .
وانه لا مناورات التصويت ، ولا تأييد بعض الدول الكبرى للصهاينة ، ستقف في سبيل حق الشعب الفلسطيني . وكما اختفت روديسيا واختفى أيان سميث ، وأصبحت زمبابوى عضواً هنا ، فسوف يختفي بيغين ، وتصبح فلسطين عضواً في هذه المنظمة الدولية .

السيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
 عند ما جرى التصويت حول الاقتراح الاجرائي الذي تقدمت به فنلندا في الجمعية العامة
 كانت المجموعة العربية مجتمعة في الغرفة رقم " ٨ " لمناقشة نفس هذه المسألة بعينها
 وبشكل ما فلقد علمنا خلال هذا الاجتماع بأن التصويت يجرى وأقول انه كان
 بصورة خفية الى حد ما . أعتقد أن هذا كان اهانة للمجموعة العربية ، اذ أجرى
 التصويت على مثل هذا الاقتراح الاجرائي الهام في غياب البلدان التي يعينها أمر هذا
 الموضوع بدرجة كبيرة .

ان وفد بلادي ، وهو وفد صغير العدد لم يكن بوسعها أن يشغل مقعده هنا
 في الجمعية العامة ، ولهذا فاننا لم نتمكن من التصويت على ذلك الاقتراح الاجرائي .
 وأود أن أسجل هنا أننا لو كنا متواجدين في هذه القاعة ، لكنا قد صوتنا ضد الاقتراح
 الفنلندي الاجرائي .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أطلب منك سيدي الرئيس أن تفسر لي طبيعة
 الاقتراح الذي تقدمت به فنلندا . فالاقترح يقضي بعدم البت في التعديل الايراني .
 وسؤالي الأول هو هل يعني هذا عدم البت في هذا التعديل على الاطلاق ، أم عدم
 البت فيه في هذه الجلسة ؟ ان توضيح السيد الرئيس على هذا الاستفسار سوف يمكن
 وفد بلادي من التقدم بالمزيد من الملاحظات حول هذه المسألة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتقد أن التفسير يمكن
 العثور عليه في النظام الداخلي للجمعية .

السيد دونتوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بايجاز
 شديد أن أعلن تصويتي حول الاقتراح الفنلندي كاقترح اجرائي بحت . ان هذا التصويت
 لا ينبغي تفسيره بأي شكل من الأشكال على أنه يؤثر على الموقف المعروف تماما والمعلن
 لحكومة بلادي ضد السياسات الاسرائيلية في الشرق ومع الفلسطينيين .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : ان وفد الجمهورية العربية السورية يرى أنه من واجب الجمعية العامة أن ترفض أوراق اعتماد اسرائيل . اسرائيل التي تجسد الاحتلال والتوسع والعنصرية . اسرائيل التي ترتكب جرائم الحرب . اسرائيل التي ترتكب جرائم ضد الانسانية ، مثلها مثل الأنظمة العنصرية الأخرى ، لاسيما جنوب افريقيا . لقد اغتالت اسرائيل شعب فلسطين ، والآن تغتال شعب لبنان ، ولا نفهم كيف يحق لها أن تبقى في هذه المنظمة ، وفي هذه القاعة بالذات .

اننا لعلى يقين بأن هذه المنظمة لن تكفي بالطعن فقط بأوراق اعتماد اسرائيل انما ستقوم واما قريب بفصل اسرائيل من المنظمة الدولية ككل ، حسب أحكام الميثاق . وحيث أن وفدى لم يتمكن من التواجد في هذه القاعة لانشغاله في أعمال أخرى ، فإنه يقرر أننا اذا كنا موجودين في هذه القاعة ، لكننا صوتنا ضد المشروع الفنلندي . وكننا مصممين على تأييد القرار الذى تقدمت به ايران .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الى مشعل اليمن الديمقراطية ، في نقطة نظامية .

السيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
ان الجملة الاولى من المادة ٧٤ تنص على مايلي :
" لأى ممثل ، أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقترح تأجيل مناقشة
البند قيد البحث " .

ان وفد بلادى يفهم ان هذا التأجيل هو تأجيل مؤقت فحسب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هكذا انتهت الجمعية من
النظر في التقرير الأول للجنة وثائق التفويض .

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في كمبوتشيا :

(أ) تقرير الأمين العام (A/37/496)

(ب) مشروع القرار (A/37/L.1/Rev.1)

السيد وولكت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مشكلة
كمبوتشيا تمس جوهر ميثاق الأمم المتحدة ، فهي تنطوى على مبدأ عدم جواز التهديد
باستخدام القوة أو استخدامها كما أنها تنطوى على حقوق الشعوب في تقرير حكوماتها
الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ولكن الى جانب هذه المبادئ
الراسخة الهامة هناك أيضا البعد الانساني لهذه المشكلة فلأكثر من عقد من الزمان
نجد أن شعب خمير قد عانى من الحرمان الرهيب . وقاسى من الحرب الاهلية المأسوية
ومن انتهاكات لحقوق الانسان على نحو كاسح ، والمجاعة ، وهو الآن يعاني الاحتلال
الاجنبي .

وبفضل برنامج فعال للاغاثة الطارئة بيد وأن بقاء الشعب الكمبودى قد أصبح مضمونا الآن ولكن اذا كانت حياة الملايين الآن لا يتهددها الجوع، فان الحاجة الى حل للمشاكل السياسية القائمة تصبح أكثر وضوحا . وبالإضافة الى الاغاثة الانسانية ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولية لاستعادة الشعب الكمبودى لحقه الأساسى في تقرير مستقبله دون ضغط أو قسر خارجي .

وهناك خطوة أولى أساسية لاعادة كمبوديا الى الأوضاع الطبيعية تكمن في انسحاب القوات الفيتنامية . ان وجودها لا يعد فقط اهانة مستمرة للقانون الدولي ، بل ان عذاب الشعب الكمبودى سوف يستمر طالما كان هناك تدخل عسكري أجنبي . ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان أنه لن تكون هناك بعد الانسحاب مجموعة مسلحة يمكن أن تستولى على الحكم بالقوة أو التهديد باستخدام القوة لاثارة الفزع بين الشعب الكمبودى ومن ثم حرمانه مرة أخرى من حقه في تقرير مستقبله .

وفي هذا الصدد ، ينبغي ألا يكون هناك شك في موقف استراليا ازاء نظام بول بوت والخمير الحمر الذين نجد أن انتهاكاتهما لحقوق الانسان تمنعهما تماما من ممارسة السلطة الفعالة على شعب خمير . لقد كانت معارضة استراليا للخمير الحمر واضحة وقوية اذ قمنا بشكل قاطع ومتكرر بادانة سجل الخمير الحمر لما يحتوى من الفظائع وسوء الحكم . ولا يجوز في أى ظرف من الظروف أن نمد لهم بأى دعم أو أن نتعامل معهم بشكل مباشر . ان الأمر يتوقف ، بطبيعة الحال ، على شعب كمبوتشيا نفسه في اختيار حكومتهم ولكننا لا نشك في أن هذا الشعب اذا ما أتيحت له الفرصة مرة أخرى فلسوف يرفض بول بوت والخمير الحمر .

ان موقف استراليا متنسق ومستقيم . وهو يتعارض مع مواقف البعض الذين يتظاهرون اليوم بالاشمئزاز من نظام بول بوت - اينخ سارى وجرائمه ولكنهم منذ أربع سنوات كانوا يناصرون قضية هذا النظام في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان عندما كانت حكومات مثل حكومة بلادى تحاول اقناع المجتمع الدولي بتقصي الحقائق حول فظائع هذا النظام .

غير أن تاريخ بول بوت وسجله لا يعدليان شرعية - في رأينا - لنظام هنغ سامرين أو للطريقة التي نصب بها هذا النظام في بنوم بنه .

لا تحبذ حكومة استراليا ما يمكن أن يسمى بالعدوان التأديبي أى استخدام القوة لمعاقبة دولة مجاورة على جرائمها أو استخدام القوة الخارجية بدعوى الاطاحة بنظام قد تعتبر أعماله غير لائقة . وإذا كان يمكن السكوت على التدخل العسكى بحجة تحسين صورة حكومة مجاورة ، فان المبادئ القائمة في القانون الدولي سوف تتبدد وتنتهي في نهاية المطاف وقد تصبح النتيجة فوضى شاملة نجد فيها أن أمن الدول الصغيرة والضعيفة سوف يكون تحت رحمة الجيران الأكثر قوة .

وهكذا ، فان موقف استراليا واضح وقد اعتبرنا نظام الخمير الحمر في كمبوديا مقبولا ، ونرى أن من غير الجائز أن يفرض بالقوة نظام هنغ سامرين على شعب كمبوديا الذى عانى وأنهك .

ان موقف استراليا متسق ومتماسك ويتماشى مع المبادئ الواردة في ثلاثة قرارات للجمعية العامة وعلان المؤتمر الدولي لكمبوتشيا . وهو نهج وارد في مشروع القرار أمامنا وينطوى على انسحاب القوات الفيتنامية وهذا هو السبب الذى جعل استراليا تصوت لصالح مشروع القرار A/37/L.1/Rev.1 الذى اشتركنا في تقديمه أيضا .

وقد علمنا بالتشكيل الاخير لحكومة الائتلاف لكمبوتشيا الديمقراطية . والهدف من هذا الائتلاف هو تنفيذ اعلان المؤتمر الدولي لكمبوتشيا واحلال الحكومة الوطنية في كمبوديا عن طريق الانتخابات التي تشرف الامم المتحدة عليها . وفيما يتعلق باستراليا فان مسألة الاعتراف بالائتلاف غير مطروحة . والواقع اننا قلنا منذ فترة طويلة ان استراليا لن تعترف بأية حكومة في كمبوديا ما دام الحق في تقرير المصير لم يمارس وفقا لاعلان المؤتمر الدولي لكمبوتشيا .

ومع ذلك فان حكومتي فد رحبت بانشاء الائتلاف . ان الأمير سيهانوك ورئيس الوزراء
 من سان وهما من القادة الوطنيين اللذين يسعيان الى الحفاظ على الهوية الوطنية لكمبوديا
 التي يتهددها الخطر . ان كمبوديا قد مرت بها سنوات من الاضطراب أثناء الحكم الوحشي
 لبول بوت ، وما تلى ذلك من احتلال بواسطة فييت نام ، لذلك فان بعث هذين القائدين من
 جديد يمثل بصيصا من الأمل واختيارا حرا في النهاية بدلا من العيش بلا نهاية تحت نظام الحكم
 الذي يسيطر عليه الفيينتاميون أو مواجهة عودة الخيمر الحمر الى السلطة .

ان استراليا قد دعمت سياسيا ومعنويا القائدين الوطنيين وسوف تستمر في اجراء الاتصالات
 معهم . واستجابة لمناشدتهم فاننا تغدنا بدعم انساني له قيمته ، وسوف نستمر في مراقبة التطورات
 بدقة . وفي مشاورات وثيقة مع رابطة بلدان جنوب شرق آسيا وآخرين ، فاننا على استعداد لكسي
 نبحث المزيد من المساعدات الانسانية التي يمكن تقديمها .

ان استراليا تدرك انه في الأشهر الأخيرة حاولت حكومة فييت نام أن تبدو في صورة من لسه
 مرونة فيما يتعلق بالمسألة الكمبودية ، ولكن بياناتها الحديثة وأعمالها لم تف بالمتطلبات التي حددها
 المجتمع الدولي . ولا يبدو ان هناك تغيرا ملموسا في سياسات فييت نام الأساسية .

وعلى سبيل المثال ، فان فييت نام قد أعلنت عن انسحاب جزئي للقوات ، ولكن ذلك لا يعدو
 أن يكون تغييرا دوريا للقوات ولا سيما الوحدات التي تعاني من نقص في أفرادها بسبب المرض
 أو الاصابات أو انخفاض الروح المعنوية . ان هذا الانسحاب قد حلت محله قوات جديدة . والواقع
 ان هناك بوادر تشير الى أن فييت نام قد استخدمت موسم المطر الحالي كي تعزز قواتها في
 كمبوديا .

ان فييت نام قد اقترحت مرة أخرى امكانية اقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين
 تايلند وكمبوديا . وقد كان هذا هدفا طويلا المدى لحكومة فييت نام بتحديد مسألة كمبوديا على
 انها مشكلة حدود بين تايلند وكمبوديا . ومع ذلك فان النزاع المسلح في كمبوديا ليس بين تايلند
 وكمبوديا بل بين القوات الفيينتامية وقوات كمبوديا . وكما ذكر وزير خارجية تايلند بشكل واضح خلال
 المناقشة العامة في الشهر الماضي انه اذا ما تم اقامة منطقة منزوعة السلاح فلماذا لا تكون هذه
 المنطقة على الحدود بين فييت نام وكمبوديا ؟

ان فييت نام قد اقترحت مؤتمرا دوليا حول جنوب شرق آسيا ، وهذا المؤتمر سوف يكون مؤتمرا منفصلا يعقد خارج اطار المؤتمر الدولي حول كمبوتشيا الذي انشأته الجمعية العامة . ان أى استعداد للمناقشة والتفاوض من جانب فييت نام سيكون امرا مرحبا به ، ولكن المـــــــرء يتساءل عما اذا كان هذا الاقتراح يعتبر عملا تكتيكيا لكسب الوقت خلال اعادة بحث المسألة من جديد في الأمم المتحدة . ان اقتراح فييت نام يتسم بالغموض وهناك اسئلة هامة لم يتم الاجابة عنها . واذا ما قبل علو سبيل المثال ان تكون كمبوديا هي المسألة الأساسية للمفاوضات في مثل هذا المؤتمر ، فهناك أيضا مسائل هامة تتعلق بالمشاركة التي نجد ان اقتراح فييت نام لا يتناولها أو يتسم بالغموض بالنسبة اليها . وهناك بلدان اخرى يجب ان تشعر بالارتياح لأن الهدف ليس فقط انقضاء الشرعية على نظام هنع سامرين واستمرار احتلال فييت نام لكمبوديا .

ان هذا لا يقصد به انكار فوائد المحادثات المبركة الفعالة . ان وفدى بيود أن يشجع فييت نام علو ان توضح بتفصيل اكثر ما يدور بخلد ها . ان بعض التصرفات الخامة بانسحاب القوات من كمبوديا سوف توضح هذا الأمر ، وتبدد الشكوك .

وفي الوقت نفسه فان استراليا شأنها في ذلك شأن معظم المجتمع الدولي تعتقد ان المؤتمر الدولي حول كمبوتشيا يهيئ فعلا اطارا كافيا للتفاوض حول تسوية سياسية شاملة . ان المؤتمر الدولي حول كمبوتشيا يتسم بالمرونة الكافية بحيث يفي بمصالح كل الاطراف بما في ذلك فييت نام . ومن المهم ان نتصور انبعاث كمبوديا محايدة ومستقلة وغير منحازة ذات علاقات ودية مع كل جيرانها كما اننا نتطلع الى ما هو أبعد من ذلك ، الى الهدف الطويل الأمد وهو اقامة منطقة سلم وحرية وحياد في منطقة جنوب شرق آسيا كلها .

ان استراليا ليس لديها أى عداة تجاه فييت نام وشعبها . ولقد اوضحنا لفيت نام انه ليس هناك مسألة تعصف بعلاقتنا سوى تدخلها في كمبوديا . ان ما يحزن حكومتنا ان فييت نام التي حاربت وصدت لفترة طويلة من أجل استقلالها ، نجدها تسعى الآن الى فرض سيطرتها علو جارتها .

ان فييت نام يجب ان تدرك ان سياساتها الحالية في كمبوديا تعرض أمنها بدلا من أن

تعززه ، وهذه السياسات بذاتها هي التي نجم عنها تلك العزلة التي ساعدت على انفلاس اقتصادها وزاد من تهديد جهات مختلفة لها ، بما في ذلك التهديد الذي تتوقعه هانوى من الصين . ومن خلال المؤتمر الدولي لكبوتشيا من ناحية أخرى ، نرى ان بلدان رابطة جنوب شرق آسيا والمجتمع الدولي يقدمان لغيبت نام حلا مشرفا للمأزى الذى تجد نفسها فيه .

ان استراليا تشاطر البلدان الأخرى في مآشدها فبيبت نام كي تقيّم مرة أخرى في هذه المرحلة المتأخرة بعض الشيء ، ذلك الطريق الذى سلكته خلال السنوات الأربع الماضية . وهناك متحدث من رابطة بلدان جنوب شرق آسيا قد اوضح في هذه المناقشة في العام الماضي ان المؤتمر الدولي لكبوتشيا قد فتح الطريق الذى يمكن لغيبت نام ان تسلكه دون ارافة لواء الوجهة الى مائدة المفاوضات . اننا نحث فبيبت نام على القيام بالمفاوضات دون أى تأخير .

ختاما ، ان وفد استراليا يتطلع الى اليوم الذى يجد فيه ان مشكلة كمبوديا يمكن حلها ، وذلك عندما تطور بلدان رابطة جنوب شرق آسيا ودول الهند الصينية الثلاثة المستقلة علاقاتها تطورا تعاونا ووديا ، كما نتطلع الى اليوم الذى نجد فيه ان التوترات بسبب اشتراك وتدخّل القوى العظمى قد قلت . ان مثل هذا الموقف سوف يفيد اقليم جنوب شرق آسيا كله . ومع كل هذه الشروط الأساسية لمثل هذا الموقف ، يبقى مع ذلك ضرورة انسحاب قوات فبيبت نام من كمبوديا وإعادة اقامة دولة كمبوديا المستقلة استقلالا تاما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعلن الآن ان المشاركين الاضافيين فسي

مشروع القرار A/37/L.1/Rev.1 هم انتيفوا وبربودا وسانت لوسيا وغينيا الاستوائية .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خلال السنوات الماضية

عالجت الأمم المتحدة على نحو مكثف الموقف في كمبوديا ، ولقد فعلت ذلك لأن مشكلة كمبوديا تمس مبادئ أساسية لميثاق الأمم المتحدة . ان مبدأ عدم جواز التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ومبدأ الحقوق المتكافئة وحق تقرير المصير للشعوب وكذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، قد انتهكت انتهاكا خطيرا . ان شعب كمبوديا قد عانى من انتهاكات لحقوق الانسان على صعيد لا يمكن تصوره وأصبح ضحية لمجاعة ذات أبعاد رهيبية .

ان المجتمع الدولي قد استجاب لمحنة شعب كمبوديا بتضامن وتعاطف . وتلك المشاعر تمت ترجمتها الى برنامج اغاثة عاجل ، وفعال . ونحن نفهم ان الموقف في كمبوديا ، فيما يتعلق بامدادات الطعام والروف المعيشة الأساسية ، قد تحسّن كثيرا . ويرجع ذلك الى حد كبير الى الجهد الذي بذلته الأمم المتحدة . ونود ان نعرب عن امتناننا لكل الدول المانحة ، وكذلك المنظمات الدولية ، والوكالات الطوعية ، التي شاركت في عملية الاغاثة الحيوية هذه . ونحن نأمل أن يظل هذا الالتزام الانساني مستمرا طالما يتطلبه الموقف ذلك .

ولكن الآن ، حيث ان حياة الملايين من البشر لم تعد مهددة بالفناء ، فان الحاجة الى حل للمشكلات السياسية التي لا تزال سائدة اصبحت أكثر وضوحا . ويجب ان يؤيد المجتمع الدولي كل جهد يعيد الى شعب كمبوديا حقه الأساسي في تقرير المصير ، حتى يمكن لهذا الشعب ان يقرر مستقبله السياسي بحرية ، وبغير قسر ، وبغير تدخل خارجي . وكتعبير واقعي عن هذا الالتزام ، انعقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا في تموز/ يوليه (١٩٨١) . وقد انجز هذا المؤتمر برئاسة وزير خارجية النمسا ، عملاقيا في تمهيد الطريق أمام تسوية سلمية سياسية لمشكلة كمبوديا عن طريق التفاوض .

وقد وضع هذا المؤتمر في اعلانه العناصر الأساسية لحل سلمي لمشكلة كمبوديا . وهذه العناصر ، قبل كل شيء ، هي انسحاب كل القوات الاجنبية ، واعادة الاستقلال السياسي ووحدة الاراضي لكمبوديا ، واختيار حكومة بانتخاب حر ، وضمان حقوق الانسان والحريات الأساسية .

وفسلا عن ذلك ، قرر المؤتمر ان ينشئ لجنة مخصصة ، وقد بدأت بالفعل عملها الاساسي . ويسعد النمسا ان تلاحظ ان اللجنة المخصصة ، تحت القيادة النشطة للسفير ساري ممثل السنغال ، قد رسمت طريقا للعمل يرمي الى بدء عملية التفاوض مع كل الأطراف المعنية ، بما يؤدي الى تحقيق الحل السلمي لمشكلة كمبوديا ، وخلق الظروف الملائمة لسلم دائم ، واستقرار وتعاون في المنطقة بأسرها .

وبالانفاة الى هذه الجهود المبذولة على المستوى الدولي ، رأينا خلال السنة الماضية بداية حوار بين دول جنوب شرقي آسيا . ونحن نرحب بهذا التطور ونأمل ان يكون له تأثير ايجابي على هدفنا المشترك .

وفي الختام ، أود أن أشير الى التقرير الذى قدمه الأمين العام حول هذا البند من بنود جدول الأعمال . ففي احدى الفقرات الأخيرة من هذا التقرير ، يعلن الأمين العام انه :
 " علو مدار السنوات الثلاث الماضية ، اتضح بصورة متزايدة ان مشاكل هـــــه

المنطقة لا يمكن ان تحل بالوسائل العسكرية " . (A/37/496 ، الفقرة ٤)

وان الحل السياسي الشامل ، الذى يتم التوصل اليه عن طريق المفاوضات الحقيقية هــــو وحده الذى سيسمح في نهاية الأمر لبلدان المنطقة باعادة بناء اقتصاداتها والتطلع الى مستقبل مفعم بالسلم والاستقرار والتعاون " . (المرجع نفسه) .
 والنمسا تشارك تماما هذا التقييم وتؤيده .

السيد لى كيم تشونغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة أخرى تدعى

الجمعية العامة لمناقشة ما يسمى بالحالة في كمبوتشيا ، بغير موافقة حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية أو مشاركتها ، وهي الممثل الشرعي والأصيل لشعب كمبوتشيا . وهذا يمثل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة ، ويعد خرقا لأحد المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة ، كذلك فانه يتعارض مع الطموحات المشروعة لشعب نجا من الابادة الجماعية ، وبدأ يتغلب علو الصعاب والعقبات التي لا حصر لها ، من أجل أن يعيد بناء بلاده وان يبنى صرح حياة جديدة تتسم بالكرامة الانسانية .

ان وفد فييت نام يعتقد انه سوف يكون من الأفضل للجمعية العامة — من أجل ان تتخذ موقفا . وان تعتمد التدابير المناسبة — أن تناقش الحاجة الى وضع حد ، بغير أى تسويق ، لأية محاولات أو أعمال ترمي الى اعادة نظام بول بوت ، الذى قام علو ابادة الجنس ، الى كمبوتشيا .
 لقد كان من حق شعب كمبوتشيا ، بعد تحقيق الانتصار عام ١٩٧٥ في مقاومة العمد وان الامريكى والدفاع عن الرفاهية الوطنية ، أن يتمتع بالسلم ، والاستقلال والحرية ، وان يكرس كل طاقاته لاعادة تعمير بلاده ، التي دمرتها الحرب ، وان يبنى حياة سعيدة مزدهرة .
 ولكن ، وعلو أساس تعليمات من بكين ، فان زمرة بول بوت — وهي مزودة بالأسلحة الصينية ومساعدة حوالي عشرين الفا من " المستشارين " الصينيين ، ولأكثر من ثلاث سنوات متعاقبة — ارتكبت جريمة ابادة جماعية لم يسبق لها مثيل ، وقضت علو ما يقرب من ثلاثة ملايين كمبوتشي . وفي الوقت

نفسه ، شنت هجمات عسكرية ضد فييت نام وارتكبت مذابح رهيبة ضد السكان الفيتناميين على طول الحدود بين فييت نام وكمبوتشيا .
 والواقع ان الصين حلت محل الولايات المتحدة في كمبوتشيا ، وهي تستخدم زمرة بول بوت اينغ ساري ، كعملاء لها يقومون بتنفيذ مخططاتها الاجرامية لتحويل كمبوتشيا الى جحيم والسيطرة نقطة انطلاق لتنفيذ سياستها التوسعية وطموحاتها الرامية الى الهيمنة في جنوب شرقي آسيا وقد وضع مخطط هجومي على جبهتين ضد فييت نام على شكل " حركة كماشة " في الجنوب الغربي ، وتم تنفيذه بالفعل .

ولكن كل هذه المخططات الخبيثة منيت بفشل ذريع . وفي نهاية عام ١٩٧٨ ، كانت زمرة بول بوت تستخدم أربعة أخماس قواتها المسلحة لمهاجمة فييت نام ، وقد عانت خسائر فادحة نتيجة للهجمات الفيتنامية المضادة . وقد انتهز شعب كمبوتشيا وقواته الوطنية ذلك لتوسيع جبهات القتال . وكانت هناك انتفاضات في كل مكان من البلاد ، ونتيجة لذلك أطيح بنظام " كمبوتشيا الديمقراطية " المدان بارتكاب جريمة الابادة الجماعية وطرد من البلاد عشرات الآلاف من العسكريين الصينيين الذين كانوا يتخفون تحت قناع انهم مستشارون . وتحزرت الأمة الكمبوتشية من خطط القنصاء عليها ، واعادت الاستقلال والسيادة لأرض الآباء .

ومعد انتصاره التاريخي في السابع من كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، أخذ شعب كمبوتشيا مصيره بيده ، وحقق بالكامل حقه في تقرير المصير . ويتوجيه من السلطات الشعبية ، بدأ هذا الشعب يمارسة المهمتين الوطنيتين الاساسيتين ، وهما اعادة بناء البلاد ، والدفاع عن الوطن وحياة الشعب .

وخلو مدى اربع سنوات تقريبا ، وفي بلد دمته اباداة الجنس ، وشعب قتل أكثر من ثلثه ومجتمع اعيد الى العصور الوسطى ، فان الحكومة والشعب في جمهورية كمبوتشيا الشعبية قد تغلبا على المجاعة ، واعادا الحياة الى مجراها الطبيعي بسرعة ، وحققا منجزات عظيمة في جميع المجالات ، وهذا ما جعلهما يستحقان الثناء لقيامهما بنهضة رائعة .

ومعد عاشرين من تحرير كمبوتشيا من الابداء الجماعية ، تم تنليم انتخابات عامة تميزت بالحرية والديمقراطية وشارك اكثر من ٩٧ في المائة من الناخبين . وفي ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٨١ شهد النور أول دستور لكمبوتشيا ، وكذلك ساد الأمن والنظام البلاد كلها . وامسكت السلطة الشعبية بمزمام الأمور وتصرفت في جميع الشؤون الداخلية والخارجية ، وعالجت بكفاءة ومهارة المشاكل التي يتعرض لها الشعب في كمبوتشيا .

وفي عام ١٩٨١ ، وصل الانتاج الزراعي الى ١٦ مليون طن من الحبوب . وفي عام ١٩٨٢ تنوعت حصاد المحصول الجاف عن السنة السابقة ، وقد تمت اعادة المئات من المنشآت الصناعية والصناعات البسيطة الصغيرة الى ما كانت عليه ، فضلا عن شبكات النقل والمواصلات ، وشبكات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية . واعيد التعامل بالعملة الوطنية منذ آذار / مارس ١٩٨٠ وجرى توسيع نطاق الخدمات التجارية العامة والخاصة في جميع انحاء البلاد .

ان المنجزات التي تم تحقيقها في مختلف المجالات - التعليم والثقافة والبياد بين الاجتماعية - مشجعة للغاية لانها تمت في ظل ظروف قام فيها مجرموبول بوت بذبج ما يقرب من ٨٠ الى ٩٠ في المائة من المعلمين والاطباء والصيادلة والكتاب والفنانين والمثقفين ، وحولوا المدارس والمعاهد الى سجون ومراكز للتعذيب ومخازن للأسلحة ، الخ . . . ان السنة الدراسية (١٩٨١ - ١٩٨٢) شهدت اكثر من مليون ونصف مليون تلميذ في المرحلة الابتدائية . وكل المدارس العليا والجامعات - استأنفت انشطتها . و ٩٠ في المائة من القرى اصبح فيها الآن مستوصفات ومستشفيات تولي سد .

وكذلك فان الأنشطة الثقافية والفنية ، التي تنتشر بشكل واسع بين صفوف الشعب ، تشكل الطابع الاساسي للحياة في ظل النظام الجديد . ان السلطة الشعبية تسهر على الحفاظ على التراث التاريخي والحضارة والنصب الفنية وبمساعدة السلطة الشعبية تمكن الآلاف من الرهبان البوذيين الذين حرروا من الاشغال الشاقة بالسجون من استئناف انشطتهم الدينية في جميع انحاء البلاد .

ان هذا البعث المدهش الذي شهدته البلد والشعب في كمبوتشيا تكلم عنه كثير من المراقبين الاجانب المحايدين . ففي مستهل عام ١٩٨٠ ، تحدث وليم شو كروس عن الانطباع العميق الذي شعر به الصحفيون الذين قاموا بزيارة منطقة معابد "انكور" على النحو التالي : " ان كمبوتشيا قد عادت الى الحياة في ظل حكومة هنج سامرين " (واشنطن بوست ، ١٨ آذار/مارس ١٩٨٠) . وفي السنة التالية كتبت فرانسواز كوريز : " انه لبعث مدهش بعد الدمار المادي والمعنوي في السنوات المظلمة " (اقتباس من كتابها " بعد مرور عام - كمبوتشيا ١٩٨١ - شواهد ") . وفي حين عقب كريس مولين تعقيا بسيطا على ذلك ، في أيار/مايو ١٩٨٠ ، قائلا : " ان البسمات عادت تظهر على شفاه شعب نسي الابتسام " (التايمز ، ٢١ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٠) ، قدم دانييل ساوثرلاند وصفا مثيرا ودقيقا لمعالم الحياة الجديدة ، في مقال نشر في مجلة " كريستشن ساينس مونتيور " بتاريخ ٣ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، ان قال : " ان الغزل الذي لم يكن يشجعه نظام الخمير الحمر قد عاد الى الحياة العادية مرة أخرى . . . وازداد بذلك عدد الأطفال في هذا البلد " .

وهل من الضروري ان نذكر بان هذا البعث قد أثار لدينا دهشة عظيمة ، لأنه تحقق ويتحقق في ظل ظروف صعبة ، حيث تحاول بكين وحلفاؤها - طغمة بول بوت واينغ ساري وخبو سامقان - بأقصى الجهد وكل الطرق الممكنة تخريب هذا البعث . ويدلنا كل هذا على التصميم الراسخ لشعب كمبوتشيا على ان يصبح سيد مصيره ، وعلى الاستقرار الراسخ للسلطات الشعبية . وهذا ما سيكمن بدوره حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية من توسيع نطاق تنفيذ سياستها الداخلية الهادفة الى الوحدة الوطنية ، وسياستها الخارجية الرامية الى السلم والصدقة وعدم الانحياز .

واعطي فيما يلي بعض البراهين الملموسة علو ذلك : في ١٨ ايلول / سبتمبر الماضي ، أكد وزير الخارجية هون سين علو سياسة الرحمة التي تنتهجها حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، ان قال :

ان لكل الكمبوتشيين الذين لا يزالون في صفوف طغمة بول بوت - اينغ ساري - خيوسامفان ، أو الذين يتعاونون بشكل مباشر أو غير مباشر مع هذه الامرة في التصدي لبعض شعب كمبوتشيا . وفي مقدمة خطط المسيطرين الصينيين ، اذا كانوا الآن علو استعداد لترك صفوف هذه الزمرة ووقف التعاون معها ، والالتزام بدستور جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، فسوف تعطو لهم الفرصة لكي يتمتعوا بحق المواطنة ، وحق التصويت ، وحق الاشتراك في الانتخابات الحرة العامة ، كما هو منصوص عليه في الدستور . ان المراقبين الا جانب سوف يدعون لمتابعة هذه الانتخابات العامة في كمبوتشيا . ان موقف المصالحة الوطنية العريضة هذا ، هو برهان جديد علو التأييد الذي يتمتع به النظام الجديد من جانب قاعدته الشعبية .

وقد عملت حكومة جمهورية كمبوتشيا ، بنشاط ، من أجل تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع كل الدول التي تحترم استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، والتي تؤيد بعث شعب كمبوتشيا . ولم تأل هذه الحكومة جهدا في اقامة علاقات حسن الجوار مع تايلند ، وفي المساهمة في تحقيق السلم والاستقرار في جنوبي شرقي آسيا . ان النوايا الحسنة لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية قد اتضحت علو نحو جلي في موقفها القائم علو التعاون النشط والفعال مع مختلف المنظمات الدولية المهمة بالأعمال الخيرية التي نشطت مؤخرا في كمبوتشيا ، وفي الأنشطة المشتركة بين دول الهند الصينية الثلاث التي تحبذ السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

ان المنجزات التي تحققت في السنوات الأربع الماضية هي أفضل ادانة لاتهامات بكين وواشنطن الزائفة والاختلافات الموهوسة التي تقوم بها طغمة بول بوت المرتكبة لجريمة ابيادة الجنس . وهذه الحقائق قد اوضحت على نحو كامل ، انه نظرا للمعجزة التي نجم عنها بعث شعب كمبوتشيا من جديد ، فان شعب جمهورية كمبوتشيا الذي يزداد صلابة وثقة كل يوم ، قد اصبح بالفعل عاملا نشطا في استتباب السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

وهناك حقيقة تستأهل اهتمامنا الخاص : واقصد بها ، ان بعث شعب كمبوتشيا من جديد هو أمر غير مقبول البتة لدى الأوساط الحاكمة في بكين .

وحتى ندرك ان اهداف الصين ، فيما يتعلق بالمستقبل القريب ، وفي المدى البعيد لكمبوتشيا ولجنوب شرقي آسيا ، لاتزال بغير تغيير ، يكفينا ان ننظر الى اعمالها . ان كمبوتشيا ، في نظرهم ، يجب ان تبقى معقلا بغرض اضعاف فييت نام ، ومنطلقا لتحقيق مخططاتهم التوسعية وأهدافهم في الهيمنة على جنوب شرقي آسيا . ولهذا فان عملاءهم ، عصابة بول بوت تظل أداة لا يمكنهم الاستغناء عنها لاسيما فيما يتعلق بالسلوك الوحشي والمغامر لهؤلاء المجرمين وبالرغم من حقيقة ان صورتهم البشعة كمسؤولين عن جرائم الابادة الجماعية مكروهة من البشرية المتقدمة بأسرها .

ان جهود قادة بكين الرامية الى ان تزود بالأسلحة شراذمة اتخذت اراضي تايلند ملجأ لها ومحاولتهم ان يفرضوا رأيهم على ما يسمى بالمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، وان يحافظوا على مقعد عصابة بول بوت في الامم المتحدة من خلال المهزلة المسماة " بحكومة الائتلاف " ، كل هذا ليس سوى أنشطة قامت بها بكين من أجل تنفيذ سياستها التي تحدثت عنها آنفا .

وبيشعر وفدى انه من الضروري في هذا الوقت ان نلقي كل ضوء ممكن على الحقائق التالية: فبينما تتصايح سلطات بكين بأن على فييت نام ان تسحب قواتها من كمبوتشيا ، بهدف عزلها عن الرأي العام العالمي ، فانها تفعل كل ما في وسعها لابقاء القوات الفيتنامية في كمبوتشيا . والواقع هو انه من خلال تكثيف مساعدتهم ، وخاصة المساعدات العسكرية المقدمة الى

شراذم بول بوت من أجل القيام بالهجمات المتكررة على أراضي كمبوتشيا من ملاجئ لهم في أراضي تايلند ، تتوقع السلطات الصينية ان تحقق بضربة واحدة اهدافا عديدة : أولا ، ان تبقي على حالة من التوتر المستمر على الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ، الأمر الذي يمنع القوات الفيتنامية بالفعل من ان تنسحب من كمبوتشيا . ثانيا ، ان تصيب فييت نام بالنزيف المستمر وان تضعفها اقتصاديا . وأخيرا ، ان تدمر اية محاولة للحوار قد تبرز بين دول الهند الصينية ودول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

وفي واقع الأمر ، ليس هناك شيء اسمه " الحالة في كمبوتشيا " ، واذا كان هناك أي سؤال فانه يكمن في كشف أنشطة بكين ونواياها ، بالتعاون الوثيق مع واشنطن والقوى الرجعية الأخرى ، وهي ترمي الى اعاقه بعث شعب كمبوتشيا من جديد ، ومن أجل ان يفرضوا ، من جديد ، نظام اباداة الجنس على كمبوتشيا . ان المجتمع الدولي يواجه الآن الاختيار التالي : فاما ان يعلن انه يحبذ بعث الشعب الكمبوتشي من جديد ، واما ان يعزز اعادة نظام اباداة الجنس في " كمبوتشيا الديمقراطية " الى ما كان عليه في الماضي .

وبالنسبة لكل اولئك الذين يرغبون فعلا في الدفاع عن حقوق الانسان ، وعن الاستقلال للشعوب ، وعن العدالة والسلم ، فان اختيارهم كان واضحا منذ أمد بعيد . ولكن ، لو انه لم يعد ممكنا لسبب أو لآخر ، لأي بلد ان يحبذ بعث شعب كمبوتشيا من جديد - ذلك الشعب الذي عانى الكثير من عمليات اباداة الجنس - فان الضمير والاخلاق ، على الأقل ، يتطلبان الا يتم أي شيء لاعاقه هذا البعث .

ان سياسة الهيمنة التي تمارس على غرار " المملكة الوسطى " تشكل تهديدا خطيرا لدول الهند الصينية الثلاث ، وتمثل تهديدا خطيرا ايضا للسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ان حقائق السنوات الأربع الماضية قد اوضحت ان الصين مصممة على ان تستخدم الأساليب العسكرية ، من خلال عصابة بول بوت ، لمعارضة بعث شعب كمبوتشيا من جديد ، وهي تحشد القوات على نحو مستمر على طول الحدود مع فييت نام ولاوس لكي تمارس ضغطا مستمرا على هذه الشعوب . ومن ناحية أخرى ، تقوم بكين بصفة مستمرة بتدريب العناصر الفيتنامية الرجعية وتوفير المعدات لها ،

وكذلك عناصر من لاوس وكمبوتشيا ، للقيام بأعمال التدخل والتخريب ضد الحكومات الشرعية فسي دول الهند الصينية الثلاث . وفي الوقت نفسه ، تسعى بكين بكل الطرق الممكنة الى معارضة عملية التوفيق وقيام الحوار بين دول الهند الصينية ، ودول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، من أجل ان تعزل دول الهند الصينية ، وان تحافظ على استمرار التوتر في جنوب شرقي آسيا . وفي ظل هذه الظروف ، فان وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا على اساس المعاهدة القائمة بين جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، يرمي فقط الى اعاقه هذا التهديد الصيني . ومتى زال هذا التهديد ، لن يصبح وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا لازما .

وأخيرا ، مع مراعاة الحالة في كمبوتشيا ، التي تتحسن وتزداد استقرارا كل يوم ، فان جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية قررتا على نحو منفرد تسحب جزءا كبيرا من القوات الفيتنامية من كمبوتشيا . ولو ان تايلند ردت بطريقة مماثلة على هذا العمل الذي يظهر النوايا الحسنة وتوقفت عن السماح للصين وزمرة بول بوت وغيرها من القوات الرجعية ، باستخدام اراضيها للعمل ضد بعث شعب كمبوتشيا من جديد ، فان جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، يمكن ان تبحثا امكانية سحب المزيد من وحدات القوات الفيتنامية . ولو ان الصين اوقفت تهديداتها ضد دول الهند الصينية الثلاث ، بأن توقع معها معاهدات عدم اعتداء ، وعدم تدخل ، وتعايش سلمي ، كما اقترحت هذه الدول موازا ، فان جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية لن تترددا في الموافقة على سحب كافة القوات الفيتنامية من كمبوتشيا .

ونحن الان بانتظار دلائل ايجابية من جانب الدول المعنية ردا على مشاغلنا المشروعة . ان جمهورية فييت نام الاشتراكية من جانبها ، تؤكد من جديد ومرة أخرى ، من على هذه المنصة الرفيعة ، انها على استعداد لأن تحترم كل المقترحات التي قدمها وزراء خارجية دول الهند الصينية الثلاث في مؤتمهم السادس ، الذي انعقد في مدينة هوشي منه في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

وفي هذا الصدد ، يود وفدى ان يغتنم الفرصة المتاحة له اليوم ، لكي يضيف بضع كلمات يوجهها الى الصين .

ان الأفراد ذوى الضمائر يتساءلون الى اى مدى ، وتحت أى عنوان ، يمكن لسلطات بكين ان تسمح لنفسها بأن تقدم المعدات لعصابة بول بوت حتى تعيدها الى كمبوتشيا لكـي ترتكب عملية ابادة جنس أخرى ، بينما هي تنكر على اصدقاء شعب كمبوتشيا الحق في مساعدة هذا الشعب لكي يكون في مقدوره ان يدافع عن مصيره ، وعن بعثه من جديد .

ويمكن ان نتساءل ايضا الى أى مبدأ استندت سلطات بكين لتسمح لنفسها بان تهدد الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية لكمبوتشيا ولغيرها من بلدان الهند الصينية بينما تنكر على تلك البلدان الحق في اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن انفسها .

اذا كان زعماء الصين يرغبون في التصرف وفق اعلاناتهم المعتادة ، يتوجب عليهم ان يتخلوا عن سياسة الهيمنة التي ينتهجونها ، ويضعوا حدا لجميع التهديدات ضد فييت نام والبلد بين الآخرين في الهند الصينية ، ويعملوا من أجل تطبيع العلاقات معها .

وسيبقى الشعب الفيتنامي من جانبه مخلصا دوما لعلاقات الصداقة التي ربطته رابطته تقليدية بالشعب الصيني الشقيق . والشعب الفيتنامي على وعي تام بأهمية هذه العلاقات التي تشكل العنصر الرئيسي للسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وتتفق والمصالح الحيوية لشعوب المنطقة لاسيما الشعبان الفيتنامي والصيني . ولهذا نتوقع ان يستجيب زعماء الصين على نحو ايجابي للمواقف البناءة لفيت نام ، التي تكررت في مناسبات عديدة ، والتي تهدف الى استئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن بين فييت نام والصين بغية تسوية المشكلات المعلقة بين البلدين وتطبيع العلاقات بين الشعبين .

يتضح مما تقدم ان الوضع الراهن فيما يتعلق بكمبوتشيا قد وضع المجتمع الدولي امام خيارين : اما ان يتخذ تدابير فعالة ترمي الى وضع حد لتهديد بكين ضد اعادة مولد الشعب الكمبوتشي وشعوب البلدان الأخرى في الهند الصينية وضد السلم والاستقرار في جميع ارجاء جنوب شرقي آسيا ، وبذلك نحسم مسألة انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا ؛ أو ان يطالب فييت نام بأن تسحب قواتها من أجل فتح الطريق امام بكين لتعيد زمرة بول بوت الى السلطة في كمبوتشيا حتى يواصل اولئك الجلادون ارتكاب جرائم اباداة الجنس ، مع ما يرافق ذلك من الأهوال التي نعرفها جميعا والعواقب الوخيمة التي لا يمكن التنبؤ بها على السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

ويوضح هذا الخيار بشكل لا لبس فيه الفرق بين الذين يهتمون اهتماما حقيقيا باستقلال كمبوتشيا وسعادة شعبها واولئك الذين يتكلمون بنفاق عن حق تقرير المصير وحقوق الانسان في كمبوتشيا لغرض واحد هو اخفاء مخططاتهم السوداء للتدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد والحيلولة دون بعث شعبه من جديد .

لقد اوضح التاريخ بما فيه الكفاية ان أى حل يفرض على شعب ما ، مهما كانت الطريقة التي يتم بها ، وحتى لو تم ذلك تحت اشراف الامم المتحدة يكون مآله الفشل حتما ، لأنه يتعارض مع الطموحات المشروعة لهذا الشعب ومع حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . وفي حالة كمبوتشيا بالذات لن يؤدي أى حل مفرد تتقدم به الامم المتحدة الا الى تعقيد الموقف لصالح اولئك الذين يرغبون في الصيد في الماء العكر ، والى زيادة عجز الأمم المتحدة في ان تلعب الدور الايجابي المأمول منها في تحقيق السلم والاستقرار والتعاون فسي جنوب شرقي آسيا .

وفيما يتعلق بشعوب الهند الصينية الثلاثة ، التي حاربت جنبا الى جنب وقد مت تضحيات هائلة للتغلب على اكبر قوى العدوان في عصرنا ودافعت عن استقلال وحرية بلدانها ، فان اية محاولة جديدة لفرض السيطرة عليها على حساب حقوقها الوطنية الأساسية ستمني بالفشل بالتأكيد . ان بعث شعب كمبوتشيا من جديد أمر لا رجعة فيه . وآية مناورات ترمي الى اعادة النظام القائم على اباداة الجنس الى السلطة في كمبوتشيا مقضي عليها بالفشل .

لو ان الامم المتحدة تهتم حقا بمصير الشعب الكمبوتشي ، فان اقل ما يمكن ان تفعله هذه المنظمة في الوقت الحالي هو ان تتوقف عن التدخل في شؤونه الداخلية ولا تفرض عليه قرارات ومقررات خاطئة تعسفية لا ترجى منها فائدة سوى ادامة التوتر بين كمبوتشيا وتايلند وفي منطقة جنوب شرقي آسيا في مجموعها . وبالإضافة الى ذلك من حق شعب كمبوتشيا ، في مرحلة بعثه ، ان يتوقع من الامم المتحدة ان تشجع الاتجاه الهادف الى الحوار الذي بدأ الآن بينال القبول في المنطقة نتيجة للاقتراحات السلمية التي قدمتها بلدان الهند الصينية ، خاصة تلك التي قدمها المؤتمر السادس لوزراء خارجية البلدان الثلاثة . وقد تم تقديم ايضاات اضافية بشأن تلك المقترحات في الرسالة المؤرخة في ١٥ ايلول / سبتمبر الماضي التي وجهها نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الى البلدان الخمسة الاعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا . ويمكن ان يسهم تشجيع بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة امم جنوب شرقي آسيا على

اتباع هذا الطريق الواقعي في حل كل المشكلات التي لاتزال تفرق بين هاتين المجموعتين من البلدان بالطرق المناسبة وفي تعزيز العمل من أجل الاعمار السلمي وبعث كمبوتشيا وترسيخ السلم والاستقرار والتعاون في جميع ارجاء جنوب شرقي آسيا .

لذلك تبد و مناقشة ما يسمى بالحالة في كمبوتشيا التي شرعت فيها الجمعية اليوم غير مناسبة على الاطلاق . وفي هذا الصدد اوضح السيد هن سن وزير الخارجية في البرقية التي وجهها بتاريخ ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، الى الأمين العام للامم المتحدة والى رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، موقف حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وهذا الموقف اعيد تأكيده في رسالة حديثة وجهها الى الأمين العام بتاريخ ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ، جاء فيها :

" ان اية مناقشة لما يسمى بالحالة في كمبوتشيا ، وهي مسألة لا أساس لها ، انما تعد تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لشعب كمبوتشيا وتتعارض تماما مع ميثاق الامم المتحدة . وتعتبر كل قرارات تتخذ بشأن كمبوتشيا دون وجود ممثلين عن جمهوريــــة كمبوتشيا الشعبية لاغية باطله " .

هذا هو الصوت الرسمي الواثق للطرف الرئيسي المعني ألا وهو الممثل الشرعي الأصيل الوحيد لشعب كمبوتشيا الغائب عن هذا المحفل الآن لأسباب خارجة عن ارادته .

ان وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية يعلن عن تأييده القوى الكامل لهذا الموقف العادل لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

السيد زكي (مصر) : سنوات أربع مضت والشعب الكمبودي المناضل مازال يبرز تحت وطأة الاحتلال العسكري الأجنبي . وهانحن اليون نعاود الاجتماع مرة أخرى لبحث الوضع الخطير الذي بات يهدد شعوب منطقة جنوب شرقي آسيا نتيجة لاستمرار الغزو العسكري الفيتنامي لكمبوديا .

ولعل ما يدعو الى الأسف انه رغم الجهود الدولية الدائبة منذ نشوء هذه المشكلة لانهاء هذا الوضع الشاذ ، فاننا مازلنا عاجزين عن وقف وازالة هذا العدوان وتمكين الشعب الكمبودي من نيل حقوقه المشروعة .

ومصر ، اذ تولي هذه المشكلة أهمية خاصة ، فانها تتابع عن كثب الجهود الدولية المستمرة الرامية الى انهاء العدوان واستعادة السلم في كمبوديا والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا . لقد قابلت مصر بالتقدير والتأييد الايجابيات التي حققتها الامم المتحدة في محاولاتها الدائبة للتوصل الى حل سياسي لهذه المشكلة والتي تبلورت في مناقشتها للمشكلة اثناء الدورات الثلاث السابقة للجمعية العامة وكذا في عقد المؤتمر الدولي لكمبوديا في شهر تشرين الاول / اكتوبر من عام ١٩٨١ . واخيرا في اجتماع جنيف في شهر تموز/ يوليه من العام الماضي . ورغم تلك الايجابيات فان ثمة سلبيات وقفت منذ نشوء المشكلة ومازالت تقف في طريق حل تلك المشكلة بهدف عرقلتها . ولعل أول هذه السلبيات هو ذلك الموقف المؤسف الذي وقفته دولة عظمى في عام ١٩٧٩ عند ما استخدمت حق النقض في مجلس الامن لمنع صدور قرار بوقف العدوان الذي شنته فييت نام وبانسحاب قوات فييت نام من اراضي كمبوديا .

ثم توالى السلبيات التي انعكست في مواقف فييت نام وعدد من الدول المؤيدة لها اثناء نظر هذه المشكلة امام الجمعية العامة في دوراتها العادية السابقة . ولعل ابرز السلبيات التي شهدناها مؤخرا هي مقاطعة فييت نام وعدد من الدول المؤيدة لها للمؤتمر الدولي لكمبوديا الذي عقد في شهر تموز/ يوليه من العام الماضي .

إن ما أخشاه بحق ، ان تقودنا تلك الاتجاهات العدوانية والمواقف السلبية الى انضمام مشكلة كمبوديا الى مجموعة المشاكل الدولية المستعصية الحل التي تشهدا دورات الجمعية

العامه سنويا دون تحقيق نتائج ايجابية وحاسمة بشأنها ، بسبب تجاهل هذه الدول لقرارات الامم المتحدة وتحديدها السافر لارادة المجتمع الدولي .

لقد آن للمجتمع الدولي ممثلا في هذه المنظمة ألا يسمح لتلك الدول بالتمادي فـي مواقفها . لقد حان الوقت ليتصدى المجتمع الدولي بحزم لمثل هذه الاتجاهات الخطيرة . فالسـى متى سنسمح لفييت نام بتجاهل قرارات هذه المنظمة بل وبتماديها في قمع ارادة الشعب الكمبودى الحر ؟

لقد اصدرت الجمعية العامة عدة قرارات منذ نشوء هذه المشكلة في عام ١٩٧٨ ، قرارات تضمنت الأسس العادلة للتوصل الى حل سياسي دائم للمشكلة . فماذا كانت النتيجة ؟ لقد تجاهلت فييت نام تنفيذ جميع هذه القرارات بينما انبرى عدد من الدول لتأييدها في موقفها والدفاع عنه .

ان التأييد الدولي الواسع الذى يتمتع به الشعب الكمبودى في كفاحه البطولي من أجل نيل حقوقه الشرعية لهو اكبر دليل على عدالة هذه القضية .

لقد شهدت الدورات العادية الثلاث السابقة للجمعية العامة تزايدا ملحوظا في الاهتمام الدولي بمشكلة كمبوديا . وقد تبلور هذا الاهتمام المتعاظم في الاغلبية الساحقة التي صدرت بها قرارات الجمعية العامة ٢٢ / ٣٤ لعام ١٩٧٩ و ٦ / ٣٥ لعام ١٩٨٠ و ٥ / ٣٦ لعام ١٩٨١ ، وكذا في التأييد الدولي الواسع للاعلان والقرار الصادرين عن المؤتمر الدولي بشأن كمبوديا اللذين قدما أسسا ايجابية وعلمية للتسوية الشاملة للمشكلة الكمبودية على نحو يحقق حماية الحقوق الشرعية لكافة اطراف المشكلة ويوفر لها الضمانات اللازمة .

ان ثمة تطورا ايجابيا هاما قد طرأ مؤخرا على المشكلة الكمبودية ، الا وهو تكوين الائتلاف الحكومي لكمبوديا برئاسة الامير سيهانوك . ومصر ، شأنها في ذلك شأن الدول المؤيد للشرعية الدولية لترحب كل الترحيب بتكوين هذا الائتلاف وتعتبره الممثل الشرعي الوحيد لكمبوديا وشعبها . ولا شك ان هذه خطوة ايجابية على طريق الحل الشامل للمشكلة تستحق التقدير والتأييد من جانب المجتمع الدولي . ولا يفوتني في هذا المجال ان انوه بالتقدير للجهود الدائبة التي تبذلها دول رابطة امم جنوب شرقي آسيا من أجل التوصل الى حل عادل لمشكلة كمبوديا .

ان مصر ، اذ تقف الى جانب القضية الكمبودية العادلة ، لا تفعل ذلك تحيزا لجانب ،
 أو دفاعا عن انظمة أو حكام ، وانما تفعل ذلك انطلاقا من المبادئ الثابتة التي طالما آمنت وعملت
 بها وطالبت بالتمسك بتطبيقها . ان ايمان مصر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
 وحقها في الحرية والاستقلال والسيادة على اراضيها هو الذي يدفعها الى المطالبة بانسحاب
 القوات الفيتنامية من كمبوتشيا وبالكف عن التدخل في شؤون الشعب الكمبودي . ان ايمان مصر
 بحق كافة الشعوب في تقرير مصيرها هو الذي يفرض عليها السعي لتمكين الشعب الكمبوتشي المناضل
 من تقرير مصيره واختيار النظام الذي يرتئيه بمنأى عن أى تدخل اجنبي .
 ان ايمان مصر وتمسكها بمبادئ حقوق الانسان هو الذي يفرض عليها تأييد حق اللاجئين
 الكمبوديين في العودة الى ديارهم في امان وعزة .
 ان ايمان مصر بحق الدول جميعا في العيش في سلام هو الذي يدفعها الى المطالبة
 بحل مشكلة كمبوديا بالطرق السلمية حتى يمكن ازالة التوتر في المنطقة وتمكين كافة د ولها من
 العيش في سلام والتفرغ لتنمية اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية .
 ان التزام مصر المطلق بهذه المبادئ الدولية السامية هو الأساس الصلب الذي يقوم عليه
 موقفها من هذه المشكلة وغيرها من المشاكل الدولية .

وانطلاقاً من هذا الموقف فقد صوتت مصر لصالح قبول أوراق التفويض الخاصة بكمبوديا الديمقراطية تأكيداً لمواقفها السابقة النابعة من تمسكها بالشرعية الدولية ورفضها المطلق للاعتراف بنظام فرض على شعب حر بواسطة قوة عسكرية أجنبية .

ان ما يتعرض له الشعب الكمبودى في ظل الاحتلال القائم لبلاده وما يشكله استمرار هذا الوضع الخطير من تهديد لأمن وسلامة دول منطقة جنوب شرقي آسيا يفرض على المجتمع الدولي ضرورة التحرك بحزم لانهاء هذا الوضع عن طريق تحقيق حل سياسي وشامل لهذه المشكلة .

ان سياسة مصر بشأن حل هذه المشكلة تقوم على الأسس التالية :

- (١) الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الفيتنامية من كمبوديا على أساس جدول زمني محدد ،
- (٢) استعادة كمبوديا لاستقلالها وسيادتها على جميع اراضيها ،
- (٣) تمكين الشعب الكمبودى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره تحت اشراف الأمم المتحدة وبمناهى عن أى تدخل اجنبي ،
- (٤) تمكين اللاجئين الكمبوديين من العودة الى ديارهم فى آمان ،
- (٥) امتناع كافة الدول عن التدخل فى الشؤون الداخلية لكمبوديا ،
- (٦) ضمان حق جميع دول المنطقة فى العيش فى سلام .

ان مصر لتتظن بالتقدير والتأييد للجهود الدائبة التي يبذلها الأمين العام فى مجال السعي لتحقيق حل سياسي لمشكلة كمبوديا ، وكذا فى مجال تنفيذ برنامج المساعدات الانسانية لشعب كمبوديا . كما تقدر الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة لكمبوديا من أجل تنمية حوار بين الأطراف المعنية بالمشكلة كخطوة أولى لبدء المفاوضات بشأن تنفيذ الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي لكمبوديا وكذا قرارات الجمعية العامة الصادرة فى هذا الشأن .

ان مصر ، تأييدا منها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل الى تسوية سياسية عادلة وشاملة لمشكلة كمبوديا ، ترى فى عناصر مشروع القرار رقم A/37/L.1/Rev.1 المعروض حالياً أمام الجمعية العامة الذى تبنته ٥٤ دولة أساساً عادلاً لحل هذه المشكلة .

فالمشروع يتضمن في الفقرة الاولى من المنطوق تأكيداً لقرارات الجمعية العامة السابقة ودعوة الى تنفيذها بالكامل وهي قرارات نالت تأييد الغالبية العظمى من الدول .
وتجئ الفقرة الثانية للمشروع فتقدم المقومات الأساسية للحل العادل والدائم للمشكلة الكمبودية . وهي مقومات تفرضها مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي نلتزم بها جميعاً بصفتنا أعضاء في هذه المنظمة الدولية . وعليه فليس ثمة ما يبرر معارضة تلك المقومات .

أما الفقرات الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة من منطوق المشروع فتؤكد ضرورة عقد مؤتمر دولي لكمبوديا تحضره جميع دول جنوب شرقي آسيا وغيرها من الدول المعنية .
ويؤيد وفد مصر الأهداف الانسانية النبيلة التي تضمنتها الفقرتان العاشرة والحادية عشرة من المنطوق . ولاشك ان تلك المساعدات تشكل أهمية حيوية للشعب الكمبودي الذي يتعرض لأبشع صور القهر والمعاناة .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أسجل تقدير مصر للجهود التي تقوم بها اليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر لاغاثة اللاجئين الكمبوديين وكذا تقديرها للدور الذي تضطلع به كافة الدول المساهمة في تمويل عمليات الاغاثة لهذا الشعب المنكوب .
ثم تجئ الفقرة الثانية عشرة من المشروع لتتناول موضوع اقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا . وهو أمل طالما راود بلدان هذه المنطقة ويستوجب المساندة والتأييد . ذلك ان انشاء مثل هذه المنطقة سيكون عاملاً ايجابياً في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي لدول هذه المنطقة .

من أجل ذلك واستناداً الى ما يتضمنه مشروع القرار المحروض أمام حضراتكم من عناصر ومقومات ايجابية ، فان وفد مصر سيقوم بالتصويت لصالحه ويدعو كافة الوفود الى تأييده من أجل السلام .

ومصر ، ايماناً منها بالسلام وبأنه الطريق الوحيد لحل كافة المشاكل بين الدول ، لتدعو الأمم المتحدة وحكومات الدول المحبة للسلام الى بذل المزيد من الجهود المشتركة لاجساد تسوية شاملة وحادلة للمشكلة الكمبودية ، تعيد الى المنطقة استقرارها وأمنها .

السيد لينغ كينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد قامت الجمعية العامة ، خلال ثلاث دورات متتالية ، باعتماد قرارات تدعو الى الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية من كمبوتشيا بحيث يمكن ان يقوم الشعب الكمبوتشي باجراء انتخابات حرة دون التدخل الخارجي . ونظرا لما تقوم به السلطات الفيتنامية من عرقلة وتخريب فانه لم يتم تنفيذ هذه القرارات . ان قضية كمبوتشيا تظل بندا هاما في جدول أعمال الدورة الحالية .

ان كيفية حل مسألة كمبوتشيا أمر لا يتصل فقط ببقاء الأمم الصغيرة والضعيفة ، ولكنه يؤثر أيضا على أمن منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها كما يؤثر على السلم العالمي . ولذلك فان المجتمع الدولي يتابع عن كثب التطورات المتعلقة بالموقف في كمبوديا ويطالب بقوة بايجاد حل سليم لمسألة كمبوديا . ويحدد لنا الأمل الصادق في أن الأمم المتحدة سوف تعتمد تدابير فعالة كي تضع حدا لحرب فييت نام العدوانية ضد كمبوتشيا واحتلالها العسكري لها .

لقد شهد العام الماضي تطورات جديدة في كمبوتشيا فقد أعلن الوطنيون في كمبوتشيا وقادتهم من أصحاب البصيرة في ٩ آب/اغسطس ١٩٨٢ انطلاقا من مطامحهم الوطنية ومسؤولياتهم التاريخية اقامة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، وبهذا تم تجميع صفوف كل القوى الوطنية بكمبوتشيا المناوئة للعدوان الفيتنامي . ومن هنا نجد ان هذا يعد حدثا له مغزى ، وجه ضربة قوية لهيؤلاء الذين يناورون لاصباغ الشرعية على نظام هونغ سامرين العميل ولاعطاء دفعة كبيرة تشجيعا للقوات المسلحة الكمبوتشية وللشعب الذي يناضل في ساحة المعركة . ولذلك فان الائتلاف قد تلقى دعما شاملا في كمبوتشيا ، ومن جانب الرأي العام العالمي . وعلى ساحة المعركة فلقد صعد المعتدون من وضعهم العسكري وقاموا بشن الهجمات الواحدة تلو الأخرى ، بل وارسلوا فصائل من القوات وأعدادا كبيرة من الدبابات والمدافع والطائرات في اكتساح واسع النطاق ضد الاراضي التي تحتلها كمبوتشيا الديمقراطية . ومع ذلك فكما يقول القول المأثور: " ان الجيش الذي يحارب من أجل قضية عادلة يتمتع بارتفاع الروح المعنوية بينما الجيش الذي يحارب من أجل قضية جائرة يكون وضعه سيئا " . ان الهجوم الرابع الذي شنته قوات المعتدين في موسم الجفاف قد انتهى باخفاق تام . ان القوات المسلحة الوطنية لكمبوتشيا لم تحتفظ بمواقعها فقط بل وسعت من المناطق المحررة والمناطق التي كانت تحتلها العصابات وهكذا نجد ان اسطورة امكانية " عكس " الموقف في كمبوتشيا قد تحطمت . واننا مقتنعون بانه تحت قيادة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برياسة نوردوم سيهانوك ، وطالما ظل شعب كمبوتشيا يعزز وحدته ويتابع كفاحه ، فانه سوف يحقق مطامحه المقدسة ، ألا وهي طرد المعتدين واحراز النصر الكامل في حرية للزود عن الوطن .

ان سلطات فييت نام رغم انها تواجه صعوبات خطيرة ، فانها لم تتخل عن مطامعها الرامية للهيمنة في منطقتها . وبدعم من دولة عظمى ، فانها لم تبد أى ضبط للنفس فى توسعها العدواني . وبغية ايجاد مخرج من المحنة التى وضعت نفسها فيها ، ولكى تفلت من لوم المجتمع الدولي فلقد لجأت الى بعض الحيل الجديدة .

وبادئ ذى بدء أعلنت انها تقوم " بانسحاب انفرادى جزئى " للقوات . وفي الواقع فان هذا ليس بالشئ الجديد على الاطلاق . فمنذ عامين فى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة تحدثت فييت نام بالفعل عن " انسحاب جزئى " ، ولكن حتى الآن لم يطرأ أى تخفيض على قوات الاحتلال في كمبوتشيا فقط عندما قامت الجبهات الكمبوتشية الوطنية الثلاث بتشكيل الائتلاف فقط عندما أوشكت الدورة السابعة والثلاثون على الانعقاد قامت سلطات فييت نام بتجديد تلميحتها " بالانسحاب الجزئى " . وهكذا نجد انه ليس من الصعب ان نفهم بأن هدف سلطات فييت نام هو ابطال أثر ائتلاف القوى الكمبوتشية الوطنية والحيلولة دون صدور قرار من الأمم المتحدة يدعو بالانسحاب الفوري غير المشروط لكل القوات الاجنبية من كمبوتشيا وذلك بالتلويح بالانسحاب الجزئى غير المشروط . وفي الواقع ، فان فييت نام تحتاج لتغيير جزئى من قواتها بعد ان تعرضت لهزائم فى هجومها الرابع فى موسم الجفاف . وفي الشهور الاخيرة فلقد عززت فييت نام قواتها بدلا من تخفيضها ، على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . هل تكون لهذا " الانسحاب الجزئى " أية قيمة ، اذا كان يعنى فقط سحب بعض القوات للراحة خلال الموسم الممطر والقيام بتعزيزات لتصعيد هجماتها فى موسم الجفاف التالى ؟

ثانيا ، تدعو فييت نام الى عقد " مؤتمر دولي حول جنوب شرقي آسيا " . ويعرف الجميع أن الجمعية العامة قامت فى دورات متعاقبة باعتماد قرارات ، كما أن اعلان المؤتمر الدولي المعنى بكمبوتشيا ، قد حدد أيضا المبادئ الرئيسية لاجاد حل لمسألة كمبوتشيا . لقد رفضت السلطات الفيتنامية تنفيذ هذه القرارات وهذا الاعلان ، وهي تود الآن عقد مؤتمر دولي آخر ، وتقتح بأنه لا بد من ان تكون هناك مشاورات مسبقة حول الامور المتعلقة بالمؤتمر بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا " ودول الهند الصينية " بما فى ذلك نظام

هنغ سامرين . ان احتلال فييت نام لكبوتشيا هو المسألة الرئيسية في جنوب شرقي آسيا . واذا ما تحدثنا عن مسائل جنوب شرقي آسيا ، دون ان نتناول هذه المسألة ، فان هذا سيكون حيلة لعاقة تطبيق قرارات الأمم المتحدة حول مسألة كبوتشيا ، ثم الغاء هذا البند كليا من جدول أعمال هذا المحفل الدولي . وهناك هدف آخر " للمؤتمر الدولي " المقترح ، الا وهو فرض النظام العميل لبنوم بنه الذي تم تنصيه من جانب فييت نام على المشتركين ، واضفاء الشرعية عليه بحيث يتسنى لفيت نام ان ترسخ من احتلالها لكبوتشيا ، وان تبرر من سيطرتها على الهند الصينية . وعلى ذلك فان " المؤتمر الدولي " المقترح حول جنوب شرقي آسيا لا يعدو عن أن يكون وجها جديدا " للمؤتمر الاقليمي " الذي روجت له فييت نام من قبل .

ثالثا ، تستمر فييت نام في الضرب على وتر ما يسمى " بالخطر الصيني " ، وتدعي بأن وجود " القوات الفيتنامية في كبوتشيا يستهدف مواجهة الخطر الذي تشكله الصين " . وأن المشكلة الكبوتشية هي أساسا مشكلة بين الصين وبلدان الهند الصينية " . ان هذه كذبة سافرة ، وأمر لا يصدق العقل على الاطلاق . ومن الحقائق الواضحة ان كبوتشيا قد أصبحت قضية فقط بعد أن شنت فييت نام عدوانا مسلحا ضد هذا البلد ، وليس نتيجة لخلاف بين الصين وفيت نام . لقد اعتبرت فييت نام الصين على الدوام جارا صديقا لها حتى الوقت الذي قامت فيه بغزو كبوتشيا . وفي عام ١٩٧٧ فان هناك الزعيم الفيتنامي لودوان ظل يقول : " عندما يكون لك أخ مثل الصين يقف الى جانب فييت نام فان هذا يجعلنا نشعر بالاطمئنان التام ولن يكون لدينا أى سبب للقلق وبكل تأكيد فاننا سنتغلب على جميع العقبات " . وعندما قامت فييت نام بعدوانها ضد كبوتشيا الديمقراطية ، ذلك العدوان الذي تمت ادانته من جانب الجميع بما في ذلك الصين ، بدأت فييت نام في صياغة كذبات مثل " الخطر الصيني " . والآن ماذا يعنون بهذه الكذبة ؟ هل يعنون بأن الصين قد هددت فييت نام من الشمال ؟

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا تقوم فييت نام بهجمات من الجنوب وتحتل دولة مجاورة ضعيفة مثل كمبوتشيا ؟ وإذا كانوا يعنون أن الصين كانت تهدد فييت نام عندما قدمت المساعدة للقوات الوطنية في كمبوتشيا والدعم لكفاح شعب كمبوتشيا ، فمن إذن هددت الصين عندما دعت الكفاح الفيتنامي ضد العدوان خلال كل هذه السنوات في الماضي ؟ وإذا كانوا يعنون بأن الصين قد أرادت أن تسيطر على كمبوتشيا لكي تهدد فييت نام من الجنوب فقد يبدو ذلك سخفا أكبر لأنه ليس هناك صيني واحد في كمبوتشيا . ان الصين لم تسيطر أبدا ، ولم يكن هدفها اطلاقا السيطرة على كمبوتشيا . لقد نصت قرارات الجمعية العامة والمؤتمر الدولي لكمبوتشيا بشكل محدد على الوضع المستقل الحيادي لكمبوتشيا بعد انسحاب القوات الفيتنامية . وإذا ما سوّيت مشكلة كمبوتشيا وفقا لهذه المبادئ ، فلن يكون هناك من يهدد فييت نام من كمبوتشيا . وقد أوضحت الحكومة الصينية في مناسبات عديدة انه بعد أن تسحب فييت نام قواتها من كمبوتشيا بحيث يتسنى لشعب كمبوتشيا أن يمارس حقه في تقرير المصير ، فان الصين على استعداد للانضمام الى البلدان المعنية الأخرى في ضمان انه لن تقوم دولة باحتلال اراضي كمبوتشيا واستخدامها بغية انتهاك استقلال وسيادة أية دولة أخرى أو التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . ونود أن نتساءل مرة أخرى : هل لدى السلطات الفيتنامية مثل هذه الشجاعة للتقدم بهذا التعهد وممن ثم الوفاء به ؟

وهناك حجة أخرى تسوقها فييت نام وهي ان ما يسمى بالتهديد الصيني يمكن القضاء عليه اذا وافقت الصين على استئناف المحادثات وأبرمت اتفاقا ثنائيا للتعيش السلمي معها . وهذه حيلة لجأت اليها فييت نام على الدوام . وبينبغي ألا تكون المشاكل بين الصين وفييت نام مستعصية على الحل . فلقد كان شعب الصين يعتز دائما بالصدقة العميقة مع الشعب الفيتنامي ويتمنى للبلدين أن يتمكنوا من العيش في سلم . اننا ضد الهيمنة الاقليمية لفيت نام والتوسع الذي تبغيه . وإذا ما قامت فييت نام بسحب جميع قواتها من كمبوتشيا وأقلعت عن العدوان والتوسع وتخلت عن موقفها المناهض للصين ، فان الحكومة الصينية على استعداد لاستئناف المحادثات معها وأن تتفاوض وأن تعتمد تدابير من شأنها استعادة العلاقات الودية وحسن الجوار بين البلدين .

لقد جلب غزو فبييت نام لكمبوتشيا معاناة لا توصف للشعب الكمبوتشي . وشكّل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وانتهك المعايير الأساسية للعلاقات الدولية على نحو خطير . لقد ناصرت حكومة الصين داعما أية تسوية سياسية مبكرة للقضية الكمبوتشية على اساس معقول ومنصف . ومع ذلك ، فان أية تسوية سياسية ينبغي ان تلتزم بشكل دقيق بالمبادئ الصحيحة الواردة في قرارات الأمم المتحدة وعلان المؤتمر الدولي لكمبوتشيا . ويعني ذلك ، انه لا بد ان يكون هناك اصرار على الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من كمبوتشيا بحيث يتسنى لشعب كمبوتشيا أن يمارس حقه في تقرير المصير تحت اشراف الامم المتحدة . ولا يتعين في ظل اي ظرف من الظروف ان يكون هناك اعتراف بالأمر الواقع للعدوان الأجنبي . وسوف تكون أية تسوية سياسية على حساب شعب كمبوتشيا واستقلاله وسيادته انتهاكا للميثاق ومعايير العلاقات الدولية ، ولذلك فلن تكون مقبولة من المجتمع الدولي .

اننا نقدر تماما الجهود الدائبة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا والبلدان الأخرى التي ترفع لواء العدل والحفاظ على السلم في جنوب شرقي آسيا . ولقد درسنا بعناية مشروع القرار الذي اشتركت في تقديمه هذه البلدان . ونعتبر أنه خطوة ايجابية . فهو يؤكد مجددا على المبادئ الأساسية الواردة في قرارات الدورات الثلاث السابقة وعلان المؤتمر الدولي لكمبوتشيا ، وسوف يؤدي الى حل منصف ومعقول لمشكلة كمبوتشيا . ونحن نصادق على مشروع القرار هذا وندعو جميع الدول الأعضاء الى التصويت لصالحه .

السيد نسيبوري (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : رغم مضي سنة ، لا يزال

الموقف المؤسف في كمبوتشيا بغير حل . ولا تزال كمبوتشيا ضحية التدخل العسكري الأجنبي ، ومافتس شعبيها محروما من حق تقرير المصير . وباعتبارنا أمة آسيوية ، يعرب بلدي عن قلقه ازاء هذا الوضع الذي يهدد السلم والأمن والاستقرار وازدهار منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها .

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأوضح موقف حكومة اليابان فيما يتعلق بالمشكلة الكمبوتشية . ان التدخل العسكري من جانب بلد في شؤون بلد آخر وعرقلة حق هذا البلد في تقرير المصير هو أمر لا يحتمل . ويجب اتاحة الفرصة للشعب الكمبوتشي للتمتع تماما بحقه في اختيار مستقبله السياسي بغير تدخل خارجي . تلك هي العناصر الواردة في القرارات ٢٢/٣٤ و ٦/٣٥ و ٥/٣٦ للجمعية

العامة وعلان وقرار المؤتمر الدولي لكمبوتشيا . وهكذا ترغب اليابان في التأكيد على أهمية هذه القرارات . وتعتقد اليابان ان أفضل سبيل لايجاد حل عادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية يكمن في اجراء مفاوضات بين جميع الأطراف المعنية وفقا للاعلان والقرارات التي اعتمدت بتأييد من الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي . وترى اليابان ان الحل الشامل للمشكلة الكمبوتشية لا بد أن يتم من خلال التنفيذ السريع للاعلان والقرارات ذات الصلة .

وخلال السنوات الثلاث الأخيرة ، انضم بلدى الى البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في تقديم عدد من قرارات الجمعية العامة بشأن الموقف في كمبوتشيا . كما أسهم على نحو ايجابي في المؤتمر الدولي لكمبوتشيا الذي عقد في تموز/يوليه ١٩٨١ . وبالإضافة الى ذلك ، بذلت اليابان جهودا دبلوماسية بغية تنفيذ الاعلان والقرارات الصادرة عن المؤتمر . وفي هذا الصدد ، شاركت اليابان في أنشطة اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي لكمبوتشيا منذ انشائها في الخريف الماضي . وعلى سبيل المثال بالانضمام الى البعثة التي أوفدت الى تايلند . وسوف تستمر اليابان في تدعيم أنشطة اللجنة في البحث عن وسائل الحل السلمي للمشكلة الكمبوتشية .

وفضلا عن ذلك ، اقترحت اليابان في الدورة الأخيرة للجمعية العامة ايفاد ممثل للأمين العام الى البلدان المعنية . ويسرنا أن هذا الاقتراح قد تحقق خلال هذا العام . ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتعبير عن عميق تقديرنا للأمين العام لجهوده بعية حل المشكلة الكمبوتشية . وسوف تواصل اليابان من جانبها العمل النشط تحقيقا لهذه الغاية .

ومن المؤسف حقا انه رغم جهود المجتمع الدولي نحو حل سياسي شامل للمشكلة الكمبوتشية ، لاتزال هناك قوات أجنبية في كمبوتشيا كما يبدو أن حل المشكلة من خلال المفاوضات لا يزال بعيد المنال .

وتؤيد اليابان تماما بلدان جنوب شرقي آسيا في تقديم مشروع القرار A/37/L.1/Rev.1 . كما أيدتها في تقديم مشاريع قرارات مشابهة في الماضي . ونحن نحث جميع الدول الاعضاء التي

تحترم العدالة الدولية والتي تسمى الى السلم العالمي أن تؤيد مشروع القرار المنقح ، الذي يعترف بأن التدخل المسلح في بلد آخر لابد من رفضه ، وان حق تقرير المصير لشعب كمبوتشيا لابد من احترامه . فضلا عن ذلك ، فاننا نناشد فييت نام بقوة أن تستجيب على نحو ايجابي الى صوت الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء المعبر عنه في القرارات ذات الصلة للجمعية العامة وكذلك في اعلان وقرار المؤتمر الدولي لكمبوتشيا وهكذا تشرع في المفاوضات .

ونغتتم هذه الفرصة أيضا كي نحبي تشكيل حكومة الائتلاف لكبوتشيا الديمقراطية . ونسود أن نلاحظ ان كبوتشيا الديمقراطية قد وسّعت قاعدتها ، ويحدونا الأمل في ان هذه الحقيقة سوف تحقق حلا سياسيا شاملا .

ان اليابان تحترم كل الاحترام أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بغوث لاجئي كبوتشيا ، ويحدوها الأمل في ان الأمم المتحدة ستواصل القيام بدورها الكامل في هذا المجال . ان حكومتني قد اسهمت ايجابيا في هذه الأنشطة لأسباب انسانية وذلك بغية التخفيف من الأعباء التي تتحملها تايلند . وسوف تواصل اليابان التعاون في هذه الأنشطة بأقصى ما في استطاعتها . ومع ذلك فانه لا يكفي تقديم اعانة الغوث للاجئين لحل هذه المشكلة . ان حل هذه المشكلة يستلزم البحث عن الوسائل اللازمة للتخلص من أسباب الشر والدا . ان اليابان يجدد نداءه لغيبت نام لكي تتخلو عن تدخلها العسكري وتشترك في المفاوضات الرامية ليجاد حل سلمي لمشكلة كبوتشيا .

السيد راکز (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هناك عدد من المسائل

المسجلة على جدول اعمال جمعيتنا من شأنها أن تثير المشاعر في هذا المحفل . ومن بين هذه المسائل نخص بالذكر مشكلة كبوتشيا ، وهي موضوع المناقشة الحالية .

ولا أود هنا أن اتحدث كثيرا عن موقفنا المعروف لدى الجميع بخصوص ادراج الهند المسمى "الحالة في كبوتشيا" على جدول اعمال منظمة الأمم المتحدة . مع العلم بأنه في جنوب شرق آسيا توجد مشكلة بل مشاكل كثيرة قائمة فاننا نعتقد ان المنظمة العالمية ينبغي عليها أن تتناول تعقيدات هذه المنطقة بطريقة مختلفة اختلافا أساسيا .

الا أن ما ترتب على هذا الموقف هو النفاق الذي برهن عليه أولئك الذين يريدون أن يقوموا بهذه اللعبة عن قصد أو بغير قصد . انهم يصرون على غمض أعينهم وسد آذانهم ازا الحقائق في هذا الجزء من العالم .

وما هي هذه الحقائق ؟ انها استقرار الحياة والنظام الدستوري الداخلي لجمهورية كبوتشيا الشعبية التي ولدت من أنقاض النظام الذي ولّى الى غير رجعة والذي كان مقوتا من الجميع .

انه التشييد الذي قامت به حكومة أيدتها الجماهير الشعبية التي ماتزال حمامات الدم التي ارتكبت
الأمس عالقة بذهنها ؛ وهي أيضا المبادرات والانفتاحات السياسية الخارجية لدولة عرفت كيف تقيم
علاقات الثقة مع جيرانها في الهند الصينية وهي على استعداد - وهي قادرة - على أداء واجباتها
التي يفرضها عليها القانون الدولي .

ان الزعم بالدفاع عن " القضية العادلة " لكمبوتشيا بتأييد وجهات نظر لا تمت بأي صلة
للوضع الحقيقي في هذا البلد الذي يعكسه المشروع المقدم الى الجمعية في الوثيقة A/37/L.1/Rev.1 .
لا يعني فحسب الجهل المتعمد ، سواء أكان مطلقاً أم حقيقياً ، ولا يعني فحسب التدخل السافر
في الشؤون الداخلية لبلد ذات سيادة ، بل يعني كذلك الدفاع عن أولئك الذين اقترفوا جريمة
إبادة الجنس في حق شعب خمير الذين يشكل وجودهم بيننا هنا تحدياً لمفهوم العدالة والعقل
الذين ينبغي أن يلهمانا جميعاً .

ومن المؤسف بصفة خاصة أن نرى هناك عوامل سياسية وشخصيات ود ولا سمحت لنفسها أن
تنخرط في هذه الدسائس المقتنعة . وأملنا الوحيد هو أن يفهموا ، إن عاجلاً أو آجلاً ، المفزى
الحقيقي للمناورات التي وقعوا ضحية لها ، وأن يدركوا معنى مساعي أولئك الذين يعملون ويثابرون
من أجل إيجاد حل توفيقى مشرف بالنسبة لجميع بلدان جنوب شرقي آسيا .

ان جميع أولئك الذين استساغوا الاستماع اليّ قد فهموا تمام الفهم ان انشاء ما يسمى
بحكومة الائتلاف الكمبوتشية لم يغير من موقفنا بشأن مشكلة كمبوتشيا ولو بمشقال ذرة . ولا بد من أن
يكون المرء أعمى لكي لا يرى ان وراءه رداء الاحترام الذي خيط على عجل وبسرعة من قبل مجموعة من
الخياطين بناء على طلب من عملائهم المستديمين ، يختفي نفس الوحش الذي ما انفك يعدّ عدد
ضحاياه وهم الملايين من الأبرياء ، ذلك الوحش الذي ما برح لسنوات عديدة يفتصب اسم كمبوتشيا
داخل الأمم المتحدة .

غير انه لا يمكن ايقاف مجرى الأحداث . ان الوقت يمر وها نحن نرى أولئك الذين يؤيدون
الحكومة الائتلافية الجديدة وقد اعترفوا بأن نظام بول بوت كان فعلاً نظاماً للإبادة ، وان تدخل
القوات الفيتنامية كما يقولون قد سمح بوضع حد لهذا النظام . لقد كنا نريد ونحبذ الاستماع الى

مثل هذه البيانات ومثل هذا التقييم لأحداث عام ١٩٧٩ من قبل اولئك الذين كانوا حينذاك يدافعون بفصاحة عن حقوق ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية الذين كانوا قد استنكروا بشدة المساعدة العسكرية التي كانت تقدمها فييت نام لمواطني الخمير بغيية تخلص البلد من النظام الذي كان يستهين بأبسط حقوق الانسان والقانون الدولي بصفة عامة .

أما اليوم ، فهم يقفون موقفاً أقل تشدداً الى حد ما ، وبالتالي فهو أقرب الى الواقع ونحن نعرب عن ارتياحنا لذلك ، الا انهم يقولون انه في الوقت الحالي لاشيء يبرر وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا . ويمكننا أن نتعجب ما اذا كانوا مقتنعين تماما بمثل هذا البيان القاطع . وأود هنا أن أشير الى ان هذا الوجود العسكري يعتمد على معاهدة أبرمت بين دولتين ذاتي سيادة ، أي دولة كمبوتشيا ودولة فييت نام ، وان هذه المسألة لا تخص سوى الموقعين على هذه المعاهدة .

وان أردنا ان نعود الى هذه القضية : هل فعلا لاشيء يبرر وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا ؟ ان من يقول هذا لا يريد سوى أن يجعلنا نعتقد أن بلد الخمير ليس الا قطعة من الأرض اقتلعت من جنوب شرقي آسيا وهي الآن معلقة في الهواء تحلق في الفضاء . هل هناك أية حاجة لكي نذكّر مرة أخرى بحالة الشقاء والبهوس التي كانت تعاني منها كمبوتشيا وشعبها حين تحررا من جلادى بول بوت ؟

هل ينبغي علينا أن نشير الى الموقف في مناطق الحدود الغربية لكمبوتشيا ، حيث بقايا عصابة بول بوت يحصلون على كل ما يحتاجون اليه من المعدات العسكرية وغيرها لمواصلة أنشطتهم التخريبية والارهابية ضد الحكومة الجديدة لهذا البلد ، وضد السكان المحليين ، الذين عانوا أيما معاناة على يد هذه العناصر المسلحة عندما تحكمت في مصير كمبوتشيا . هل يمكننا أن ننسى ان هذه العناصر المسلحة استطاعت البقاء بفضل مناورات بعض الدوائر الأجنبية التي تبذل كسل ما في وسعها بغية منع الاستقرار النهائي للموقف في جنوب شرقي آسيا ؟

ان الاقتراحات الرسمية المقدمة من قبل بلدان الهند الصينية في هذا الشأن واضحة تماما . انها تتناول ، في جملة أمور ، الموقف في منطقة الحدود ، وكذلك انسحاب القوات الأجنبية . ونرى انه اذا كانت هناك حقيقة رغبة في خلق جو لا يبرر اطلاقا وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا ، فلا بد حينئذ من أن نشرع دون تأخير في المفاوضات بشأن العناصر الخلاقية في مقترحات الهند الصينية . وهذا هو أفضل الطرق العملية لاحلال السلم والاستقرار والتعاون المتبادل في جميع بلدان المنطقة .

فلاصرار على انسحاب القوات الأجنبية ، والاستمرار ، سواء على نحو ايجابي أو سلبي ، في قبول مجموعة توفيقية تزعم أنها حكومة وتضم بين صفوفها مجرمين حكم عليهم المجتمع الدولي كله ، وأدانهم ، والاعتقاد بأن استبعاد البلدان المعنية بشكل مباشر من حل مشاكل المنطقة يمكن أن يؤدي الى حلول ايجابية ، كل هذا يظهر أن بعض الأوساط ، لازالت تستبعد امكانيات اجتماع بلدان جنوب شرقي آسيا حول مائدة المفاوضات في مثل هذه الظروف . وأكرر " في مثل هذه الظروف " ، لأن فييت نام ولاوس وكمبوتشيا ، بعيدا عن رفض الحلول البتاءة من بلدان جنوب شرقي آسيا الأخرى ، برهنت مرارا على نواياها الجدية في ايجاد حل لهذه المشكلة . ولقد برهنت على مرونتها ومبادرتها الى تخطي العقبات التي تعثرت عليها حتى الآن الجهود الرامية الى التسوية .

ولابد من احترام المصالح المشروعة للجميع ، والقيام بعمل مشترك بمشاركة جميع البلدان

المعنية . ان مشروع القرار (A/37/L.1/Rev.1) يتجه في طريق مختلف ، ولهذا فان وفد هنفاريا لا يمكنه ان يؤيد هذا المشروع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن نرفع الجلسة ، أود أن أذكّر الوفود انه وفقا للقرار الذي اتخذناه ، فان قائمة المتكلمين بشأن هذا البند ستقفل غدا في الساعة الثانية عشرة ظهرا .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥